



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في ظل تقلبات أسعار النفط
دراسة حالة، الجزائر 2000-2020 .

إشراف الأستاذ الدكتور:

د. سمير آيت يحي

من إعداد الطالبتين:

- شوكال نسرين

- قحفاز شروق

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	أستاذ محاضر أ	عثمان عثمانية
مشرفا ومقررا	أستاذ التعليم العالي	أيت يحي سمير
عضوا مناقشا	أستاذ محاضر ب	ريم عمري

الجامعية: 2022.2023.

شكر وعرفان

" قال صل الله عليه وسلم: "من صنع إليكم معروفا فكافئونه به فأدعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه
نتوجه بالشكر لله ونحمده حمدا كثيرا يليق بجلاله وعظمة سلطانه والصلاة والسلام على شفيعنا محمد
صل الله عليه وسلم .
كما نتوجه بالشكر إلى من تفضل والتزم وساند معنويا وصبر ووجه وأشرف على إنجاز هذه المذكرة
الأستاذ الدكتور أيت يحي سمير.
ونتوجه أيضا بالشكر كل من ساهم معنا في بعيداً أو من قريب في إنجاز مذكرتنا.

الفهرس

الرقم	الفهرس	الصفحة
01	الإهداء	
02	الفهرس	
03	فرس الجداول	
04	فهرس الأشكال	
05	المقدمة العامة	أ-ث
الفصل الأول: عموميات حول إحتياطي الصرف وأسواق النفط		
06	مقدمة الفصل الأول	06
07	المبحث الأول-الإطار النظري لإحتياطي الصرف الأجنبي وأسواق النفط.	06
08	المطلب الأول-مفهوم إحتياطي الصرف الأجنبي.	06
09	المطلب الثاني- سعر الصرف والإحتياطات الأجنبية.	13
10	المطلب الثالث- أساسيات حول أسواق النفط.	16
11	المطلب الرابع- السياسات التي تحكم مستويات أسعار النفط.	16-18
12	المطلب الخامس- آثار تقلبات أسعار البترول على الإقتصاد العالمي.	21
13	المبحث الثاني- نظرة حول بعض الدراسات السابقة	25
14	المطلب الأول-مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.	25
15	المطلب الثاني- مقارنة بين الدراسات على الإقتصاد الجزائري.	29
16	المطلب الثالث- مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	30
17	خاتمة الفصل الأول:	31
الفصل الثاني: إستراتيجيات إدارة إحتياطي الصرف في الجزائر في ظل إرتباط الإقتصاد الوطني بالنفط2000.2020		
18	مقدمة الفصل الثاني	
19	المبحث الأول-تحليل إرتباط الإقتصاد الوطني بالنفط خلال الفترة 2000-2020.	
20	المطلب الأول-سيطرة المحروقات على الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2020	
21	المطلب الثاني-حصة الجباية البترولية من اجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2020	32
22	المطلب الثالث-تداعيات انخفاض سعر النفط على الإقتصاد الجزائري	39

42	المبحث الثاني- استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في ظل تقلبات النفط خلال 2000-2020	23
42	المطلب الأول: تطور إحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000.2020.	24
44	المطلب الثاني-أثر تغيرات أسعار الصرف على القيمة الحقيقية لإحتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر 2000.2020.	25
47	المطلب الثالث-مدى كفاية إحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر مع تقلبات أسعار النفط.	26
50	المطلب الرابع-إدارة وتوظيف إحتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر	27
52	المبحث الثالث-مجالات إستعمال إحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر 2000.2020	28
52	المطلب الأول:إنشاء صندوق ضبط الموارد	29
54	المطلب الثاني:المساهمة في تمويل برامج الإنعاش الإقتصادي للفترة 2000.2020	30
56	المطلب الثالث:إدارة الديون الخارجية	31
58	المطلب الرابع:تداعيات جائحة كورونا 2019.2020	32
59	خاتمة الفصل الثاني	33
60	الخاتمة العامة	34
-63 65	قائمة المصادر والمراجع	35
66	الملخص	36

فهرس الجداول

الصفحة	الفهرس	الجدول
33	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2020	01
36	تطور الايرادات العامة للجزائر خلال 2000-2020	02
42	تطور احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر بدلالة أسعار النفط 2000-2020.	03
44	تطور الدينار أمام أهم العملات الأجنبية (2000-2022)	04
46	تغيرات أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية خلال الفترة 2000-2020.	05
48	معدل تغطية احتياطات الصرف الأجنبي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2011-2017).	06
49	نسبة تغطية الاحتياطات الأجنبية للمعرض النقدي خلال فترة (2014-2019).	07
49	تطور نسبة احتياطات الصرف الأجنبي/إجمالي الديون الخارجية خلال (2013-2018)	08
53	تطور متاحات صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000 -2015.	09
54	توزيع المخصصات لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (مليار دينار)	10
56	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 (مليار دج)	11

فهرس الاشكال

الصفحة	الفهرس	الشكل
34	حصة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات لسنة 2020.	01
38	حصة (نسبة) الإيرادات البترولية من إجمالي الإيرادات 2020-2000	02
39	علاقة الإيرادات العامة بأسعار النفط للفترة (2020-2000)	03
43	تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 2021-2000	04
55	توزيع تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004	05
57	قائم الدين المتوسط وطويل الأجل حسب نوع القروض للفترة 2021-1997	06

المقدمة العامة:

يشهد الاقتصاد الدولي تطورات وتقلبات كبيرة زادت من حدة الأزمات التي تمس الأسواق العالمية. نتيجة لهذا الوضع المتقلب في الاقتصاد العالمي، أصبحت الدول تهدف بالدرجة الأولى إلى الوقاية من الإختلالات الكلية التي تمس اقتصادياتها من خلال خلق عوائد متعددة ومتنوعة تساهم بطريقة أو أخرى في تشكيل إحتياطي الصرف بمختلف إيراداته وأشكاله ومجالاته وصيغه.

غير أن الدول الريفية أحادية التصدير للنفط التي تعتمد أساسا وبصفة كبيرة جدا على إيرادات الجباية البترولية تتأثر مداخلها بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما يؤثر على القيمة الحقيقية لإحتياجات صرفها الأجنبي خاصة وأن النفط يلعب دورا مهما جدا في الاقتصاد العالمي باعتباره مادة إستراتيجية وعنصر مهم في النشاط الاقتصادي للعالم الصناعي. وعليه، فإن إحتياطي الصرف ونظرا لارتباطه الشديد في الدول النفطية على أحادية التصدير المتمثل أساسا في النفط فينبغي على السلطات النقدية لهذه الدول العمل وبشكل صارم على إدارة وتوظيف احتياطات صرفها ومخاطره تبعا لتقلبات هذه المادة الأولية في الأسواق الدولية.

أولا- مشكلة البحث والتساؤل الرئيسي.

باعتبار الجزائر من الدول الريفية أحادية التصدير لمادة النفط، فهي كبقية الدول الريفية مجبرة على اتخاذ سياسات واستراتيجيات تخص إدارة احتياطات صرفها وذلك مرتبط بشكل بتقلبات هذه المادة في الأسواق الدولية. هذه الإدارة لاحتياطات الصرف تهدف إلى تجنب الاقتصاد الجزائري الدخول في مرحلة أزمة مالية نتيجة الانخفاضات الحادة لاحتياطات الصرف الناتجة عن الهبوط الحاد لسعار النفط دوليا. وبالتالي، فالجزائر مجبرة باستغلال الموارد المالية المرتبطة بالنفط بعقلانية بغية الوصول إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها على أرض الواقع في المدى القصير والمتوسط وطويل الأجل.

سعت الجزائر إلى العمل على تحقيق أهدافها معتمدة في ذلك على العائدات النفطية التي سجلت مستويات قياسية بداية من الألفية الثالثة، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري رهينا بشكل أكبر لقطاع المحروقات وشديد التأثر بتقلبات أسعار النفط.

من خلال ما سبق يمكن طرح مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الآتي:

فيما تتمثل الاستراتيجيات المتبعة من طرف الجزائر في إدارة إحتياطات صرفها في ظل تقلبات

أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال الفترة 2000-2020؟

ثانيا - التساؤلات الفرعية:

للإجابة على التساؤل الرئيسي السابق يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- فيما تتمثل صيغ احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2020؟
- 2- كيف يتم معرفة تداعيات انخفاض أسعار النفط على احتياطات الصرف في الجزائر خلال 2000-2020؟

ثالثا - الفرضيات.

حتى يمكن الإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية يمكن طرح مجموعة من الفرضيات كما يلي:

1. الفرضية الرئيسية:

تتمثل آليات والإستراتيجيات المتبعة من طرف الجزائر في إدارة إحتياطي الصرف في ظل تقلبات أسعار النفط في إنشاء صندوق ضبط الموارد والعمل من خلاله على تسديد الديون الخارجية وتمويل برامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

2. الفرضيات الفرعية:

- 2.1. تتمثل صيغ احتياطي الصرف في الجزائر في إحتياطيات الصرف الأجنبي الاسمية والحقيقية وإحتياطيات الصرف الأجنبية الصافية.
- 2.2. يتم معرفة تداعيات إنخفاض أسعار النفط في الجزائر من خلال عدة مؤشرات المتمثلة في الميزان التجاري بالإضافة إلى ميزان المدفوعات والناتج الداخلي الخام.

رابعا - أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- تحديد واقع احتياطي الصرف في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.
- معرفة الآليات إدارة احتياطي الصرف في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.
- تحديد كيفية تأثر إحتياطي الصرف في الجزائر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

خامسا- أهمية البحث.

تظهر أهمية هذا البحث من أهمية إدارة احياطات الصرف الأجنبي للاقتصاديات بشكل عام وللاقتصاد الجزائري بشكل خاص، باعتبار أن هذا الأخير هو اقتصاد ريعي يعتمد على صادرات أحادية المصدر وهو النفط. وعليه، تظهر هذه الأهمية من خلال محاولة معرفة العلاقة الموجودة بين احتياطات الصرف من جهة وتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية من جهة ثانية في ظل تقلبات أسعار المحروقات خلال الفترة 2000-2020 وذلك بالتركيز على أهمية إيرادات الجباية البترولية التي تعتبر المصدر الأساسي لاحتياطي الصرف.

سادسا- أسباب إختيار الموضوع.

من بين أهم أسباب اختيار الموضوع نذكر:

- سبب موضوعي: يكمن في أن موضوع إحتياطي الصرف وتقلبات أسعار النفط مهم جدا للجزائر باعتبارها بلد نفطي يعتمد إحتياطي صرفها على الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية. بالإضافة إلى أنه موضوع حديث الساعة.
- سبب شخصي: وهو ميول الطالبتين إلى موضوع ضمن التخصص المدروس.

سابعا- منهجية البحث.

بالنظر لطبيعة الدراسة ولمحاولة تحقيق أهدافه والوصول للنتائج المرجوة منه، من الضروري السير وفق منهج واضح ومحدد، ومن أجل الإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية مع إثبات صحة أو نفي الفرضيات المعتمدة، يتطلب الأمر الربط بين مجموعة من الأساليب والأدوات ولأن الدراسة تتكون من جانب نظري وآخر تحليلي يستوجب اعتماد المنهج الوصفي والذي من خلاله يتم وصف الأهداف والمجالات والمكونات والمفاهيم الخاصة بموضوع الدراسة من الجانب النظري باحتياطي الصرف وأسعار النفط، بالاعتماد على مجموعة من الكتب والمقالات في موضوع البحث. أما في الجانب التحليلي سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي وذلك من خلال الدراسة التحليلية للبحث.

ثامنا- حدود البحث.

من أجل الدراسة للموضوع يمكن تحديد حدود البحث فيما يلي:

-الحدود المكانية: دراسة الاقتصاد الجزائري.

-الحدود الزمنية: تم اختيار الفترة الزمنية من 2000-2020 لتطور احتياطي الصرف في ظل تقلبات أسعار النفط.

تاسعا- هيكل البحث.

لدراسة موضوع البحث دراسة كافية، سيتم تناول موضوع البحث في فصلين كالتالي:

- **الفصل الأول:** يتناول الجانب النظري وتم تقسيمه إلى مبحثين. يتناول المبحث الأول الإطار النظري لاحتياطي الصرف وأسواق النفط، والذي قسم بدوره إلى أربعة مطالب. يناقش المطلب الأول مفهوم احتياطي الصرف أما المطلب الثاني يدرس سعر الصرف والإحتياجات الأجنبية والمطلب الثالث عبارة عن أساسيات حول أسواق النفط والمطلب الرابع عبارة عن السياسات التي تحكم مستويات أسعار النفط. فيما يخص المبحث الثاني فهو عبارة عن تحليل بعض الدراسات السابقة وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب أساسية. المطلب الأول عبارة عن الدراسات السابقة باللغة الأجنبية والمطلب الثاني عبارة عن الدراسات السابقة على الاقتصاد الجزائري والمطلب الثالث عبارة عن مقارنة بين الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية.
- **الفصل الثاني:** يعالج هذا الفصل إستراتيجيات إدارة إحتياطي الصرف في الجزائر في ظل إرتباط الإقتصاد الوطني بالنفط فترة الدراسة 2000-2020. يتناول المبحث الأول تحليل إرتباط الإقتصاد الوطني بالنفط خلال الفترة 2000.2020. ففي المطلب الأول تمت دراسة سيطرة المحروقات على الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000.2020 والمطلب الثاني يدرس حصة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة 2000.2020 أما المطلب الثالث يعالج تداعيات إنخفاض سعر النفط على الإقتصاد الجزائري. فيما يخص المبحث الثاني فقد تناول مقارنة إستراتيجيات إدارة إحتياطي الصرف في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000.2020 تحدث المطلب الأول عن تطور إحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000.2020 في حين تناول المطلب الثاني موضوع إثر تغيرات أسعار الصرف على القيمة الحقيقية لإحتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر 2000.2020 أما المطلب الثالث عالج موضوع مدى كفاية إحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر مع تقلبات أسعار النفط والمطلب الرابع ناقش موضوع إدارة وتوظيف إحتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر.

الفصل الأول - عموميات حول إحتياطي الصرف وأسواق النفط.

الفصل الأول - عموميات حول احتياطي الصرف وأسواق النفط.

مقدمة الفصل الأول:

يلعب احتياطي الصرف دورا هاما في اقتصاديات الدول، خاصة تلك التي الدول أحادية التصدير لقاط المحروقات. فمداخيل الدول الريعية من العملة الصعبة تتأثر بشكل كبير جدا بتطورات أسعار النفط فيس السواق الدولية هبوطا وارتقاعا. فكلما ارتفعت أسعار النفط فهذا يؤدي إلى زيادة احتياطات تلك الدول من الصرف الأجنبي والعكس صحيح. وعليه، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين. حيث يناقش المبحث الأول ادبيات حول كيفية إدارة احتياطات الصرف وعموميات حول النفط وكيفية تسيير مداخيله بالنسبة لهذه الدولية الريعية. بينما يناقش المبحث الثاني أهم الدراسات السابقة التي حاولت تحليل العلاقة بين أسعار النفط واحتياطات الصرف وذلك على مستويين؛ دراسات تمت على المستوى العربي الإقليمي والدولي ودراسات تمت على المستوى الوطني.

مما سبق يتكون هذا الفصل من مبحثين:

المبحث الأول- الإطار النظري لاحتياطي الصرف وأسواق النفط

المبحث الثاني- الدراسات السابقة.

المبحث الأول-الإطار النظري لاحتياطي الصرف الأجنبي وأسواق النفط.

مما لاشك فيه أن احتياطي الصرف بمختلف مكوناته وصيغته ونظرياته فإن له دوافع لحيازته وله عوامل مؤثرة في حجم احتياطياته بالرغم من وجود أساسيات حول أسعار النفط وهذا ما يؤدي إلى إدارة عن طريق مجموعة من المبادئ التوجيهية وهذا من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الأول- عموميات حول احتياطي الصرف الأجنبي.

باعتبار أن احتياطات الصرف الأجنبي عبارة عن أصول خارجية موجودة تحت تصرف السلطات النقدية لتلبية إحتياجات ميزان المدفوعات التمويلية أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة فهذا يعني أنها لديها العديد من المبادئ والمكونات والنظريات.

1. تعريف إحتياطي الصرف الأجنبي:

حسب الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي أن إحتياطيات الصرف لدولة هي: تلك الأصول الخارجية التي تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية والتي تتحكم فيها من أجل التمويل المباشر لإختلالات المدفوعات والتنظيم غير المباشر لكميات هذه الإختلالات من خلال التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة أو لأغراض أخرى.¹

2. مكونات إحتياطي الصرف الأجنبي :

لقد تطورت العناصر المكونة لإحتياطيات الصرف الأجنبي بتطور النظم النقدية والعلاقات الإقتصادية.

1.2-الرصيد الذهبي:

وهو أصل حقيقي يتكون من السبائك والعملات الذهبية الموجودة في البنك المركزي يقوم حائزها بالتنازل عنه لصالح البنك المركزي فيصبح هذا الأخير مالكا له ويعطى مقابل ذلك نقود قانونية إلى هذه الجهة ، فيمكن القول حينئذ أن البنك المركزي قد قام بتنقيذ هذا الأصل، أي أصدر مقابله نقودا، فهو مخصص أصلا كغطاء للإصدار الورق وكإحتياطي يمنح الثقة في العملة المحلية بالنسبة للمعاملات الدولية.²

2.2-العملات الأجنبية:

تعتبر أصلا حقيقيا وإن كانت تظهر في شكل نقدي تنجم عن المدفوعات الدولية من خلال الإستيراد والتصدير، بالإضافة إلى دخول الأموال الأجنبية في شكل إستثمارات أو قروض ،وكذا قبض فوائد رؤوس الأموال الوطنية في الخارج، وعندما يحصل البنك المركزي عليها تصبح حقا له ويقوم بتنقيدها.

¹: بلقاسم زابري، كفاية الإحتياطيات الدولية في الإقتصاد الجزائري، مجلة إقتصادية شمال إفريقيا، العدد 07، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة وهران، الجزائر، 2007، ص، 47.

²: فضيل رابيس، التوازنات الخارجية والوضعية النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، 2005-2006، ص73.

3.2. حقوق السحب الخاصة:

قروض دفترية ينشأها صندوق النقد الدولي، ويستخدمها لمساعدة أعضائه بصورة إختيارية، فهي ليست عملة ورقية أو معدنية، ولكن وحدة حسابية، لها قاعدة قانونية تستند عليها.¹

4.2. الشريحة الإحتياطية لدى صندوق النقد الدولي:

تعرف بأنها قيام الدولة العضو بشراء عملة من صندوق النقد الدولي، دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة مافي حوزته من عملتها عن مستوى حصتها في الصندوق، ويتم الإكتتاب في الشريحة الإحتياطية بعملات مقبولة منه.

3. دوافع حيازة إحتياطي الصرف:

يمكن تلخيص هذه الدوافع فيما يلي:²

* تكوين مخزون وقائي لحماية الإقتصاد ضد الطوارئ المستقبلية.

* مواجهة موجة الزيادة المتوقعة في الواردات وتزايد العجز في الميزان التجاري، بعد تحرير التجارة الخارجية.

* توفير السيولة خاصة في حالة تسديد الديون وأعبائها وكذا عند إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية.

* التدخل في أسواق الصرف، للحفاظ على إستقرار سعر الصرف أو قيمة العملة المحلية.

* ضمان الإستقرار الإقتصادي والمالي.

¹: طاهر لطرش، تقنيات البنوك، دراسة في طرق إستخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الطبعة الرابعة، 2005 الجزائر، ص، 40.

²: أمحمد محمدي الطيب، إدارة إحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع نقود ومالية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2007-2008 ص ص 08، 10.

4. العوامل المؤثرة في حجم احتياطي الصرف الأجنبي:

توجد العديد من المحددات التي تؤثر فيه وهي:¹

- أ- حجم قطاع التجارة الخارجية وأهميته وكذا درجة التركيز السلعي للصادرات.
- ب- حجم الإستثمارات الأجنبية والخارجية وإتجاهات شروط التبادل التجاري.
- ج- درجة الإحتياط لمواجهة أخطار المستقبل وقدرة الدولة على الإقتراض الخارجي.

6. المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطي الصرف الأجنبي:

تتمثل في كل من:²

- أ- التأكد من الأهداف إدارة الاحتياطيات، نطاقها، استراتيجيتها، وتنسيقها، والتي يجب ان تتناسب مع بيئة السياسة المميزة لكل بلد أو اتحاد.
- ب- توفر الشفافية والمساءلة، من خلال وضوح أدوار ومسؤوليات وأهداف الهيئات المالية المسؤولة عن إدارة الاحتياطيات، وعلانية الإجراءات المتبعة، بالإضافة إلى إتاحة المعلومات المتعلقة باحتياطي النقد الأجنبي إلى الجمهور، وضمان نزاهة الجهات المسؤولة عن إدارته.
- ت- وضع ترتيبات مؤسسية وتنظيمية وإدارية سليمة يدعمها إطار تشريعي، كما يجب ان يكون التوزيع الواضح للمسؤوليات والفصل بينها هما المبدئين المعمول بهما في الهيكل التنظيمي الداخلي لإدارة الاحتياطيات.
- ث- يجب أن يكون هناك إطار يحدد ويقدر مخاطر عمليات إدارة الاحتياطيات، ويسمح بإدارة المخاطر على أساس محددات ومستويات مقبولة، وأن تتم إجراء عمليات إدارة احتياطي الصرف وأية عمليات للسياسة ذات الصلة في أسواق تتسم بالعمق والسيولة الكافيين، وتستطيع تناول المعاملات بطريقة سليمة وذات كفاءة.

7. نظريات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي:

إن أغلب الدراسات تجمع محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في فئتين رئيسيتين: العوامل التجارية وراء حيازة الإحتياطيات والعوامل الإحترازية وراء حيازة الإحتياطيات وتتمثل في:

¹: أمحمد محمدي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص10.

²: صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة إحتياطيات النقد الأجنبي، إعتدتها المجلس التنفيذي في سبتمبر 2001، ص ص 7، 10.

1.7. النظرية التجارية في الطلب على إحتياطي الصرف الأجنبي:

ترى هذه النظرية أن العامل وراء حيازة إحتياطيات الصرف الأجنبي بأنه: الدفاع عن تنافسية وقد قدم هذا من طرف كل من: نظرية dooleyfolkerts-laudau and gerber دولي فلكرتز -لودو و جريبر سنة 2003 حيث يفسر هذا الرأي حيازة إحتياطي الصرف الأجنبي كمنتج ثانوي، لتشجيع الصادرات، التي تعتبر ضرورية لخلق فرص عمل وإستغلال اليد العاملة المتوفرة خاصة في القطاع الفلاحي وفي إطار هذه الإستراتيجية، فإن تراكم إحتياطي الصرف الأجنبي يسمح بتسهيل نمو الصادرات وذلك بالمحافظة على قيمة العملة بأقل من قيمتها الحقيقية أي اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل تشجيع الصادرات التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية وبالتالي فإنه وفقا لهذه النظرية فإن حيازة الإحتياطيات تكون من أجل الدفاع عن القدرة التنافسية للصادرات، التي تعتبر كجزء من إستراتيجية التنمية ومن ثم فالطلب على الإحتياطيات يرتفع مع زيادة نمو الصادرات أي أن حيازة الإحتياطيات تعتبر كنتيجة مباشرة لإستراتيجية نمو الصادرات.

2.7. نظرية التأمين الذاتي:

وتتمثل في:¹

تعود نظرية التأمين الذاتي إلى هيلر سنة 1966 حسب هذه النظرية فإنه ينظر إلى إحتياطي الصرف الأجنبي بإعتباره التكيف الوقائي الذي يعكس الرغبة في التأمين الذاتي ضد الصدمات الخارجية هذه الأخيرة التي تؤدي إلى أزمات مالية وإقتصادية.

8. صيغ إحتياطي الصرف :

تميز البنوك المركزية بين عدة صيغ للإحتياطيات ولعل أهمها:²

1.8. إحتياطيات الصرف الأجنبي الاسمية:

يعبر عن ما تملكه الدولة من إحتياطيات صرف رسمية من العملات الأجنبية، الشريحة الإحتياطية لدى صندوق النقد الدولي، وحقوق السحب الخاصة بالإضافة إلى حيازات الذهب.

¹: سهيلة مواكني، مرجع سبق ذكره، ص:134.

²: أميرة صافية، أثر تغيرات أسعار البترول على إحتياطي الصرف، دراسة حالة الجزائر 2016، 1986، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث، في ميدان، العلوم الإقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، 2019-2020، ص:30.

2.8. إحتياطات الصرف الأجنبية الصافية:

تعبّر عن إجمالي إحتياطي الصرف الأجنبي الصافي مطروح منه الإلتزامات الأجنبية قصيرة الأجل.

3.8. إحتياطات الصرف الأجنبية الحقيقية:

تعبّر عن إجمالي إحتياطي الصرف الأجنبي الإسمي مطروح منه التضخم في قيمة هذه الإحتياطات أي يتم إزالة التشوهات السعرية عن طريق المكمش "يقيس معدل التضخم" عن مؤشر إحتياطات الصرف الأجنبية الإسمية، يعبر هذا المؤشر عن القدرة الحقيقية الدولية لهذا المخزون من الإحتياطات.

4.8. إحتياطات الصرف الأجنبية الصافية الحقيقية:

يعبر المؤشر عن الملاءة الدولية للبلد ونحصل على هذا المؤشر بإزالة التشوهات السعرية عن إحتياطي الصرف.

9. مخاطر إحتياطي الصرف:

يمكن تعريف المخاطرة بأنها "احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار، وإذا رجعنا إلى القواميس المختصة فإننا نجد ها تعرف الخطر على أنه ظاهرة عشوائية مرتبطة بحالة أين لا يمكن التنبؤ بالمستقبل إلا بالاحتمالات، ومنه فقد وجب علينا التطرق إلى أخطار احتياطات الصرف الأجنبي.

ويمكن تلخيصها في:

1.9. المخاطر الخارجية المرتبطة بالأسواق: وتتمثل في:¹

ترتبط أسواق الصرف بعلاقات متشابكة وتفاعلات متبادلة مع الأسواق النقدية، فأغلب العمليات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي لها سمات مماثلة لتلك التي تجري في السوق النقدية وهذا خلافا لباقي الأسواق التي تتحدد بموضوع التبادل ونظرا للتفاعل الكبير الذي شهدته الأسواق تباينت الأخطار فيها والتي يمكن حصرها فيما يلي:

أ- **مخاطر سعر الصرف "العملة"**: تعرف على أنها تأثيرات الناجمة عن التغير في أسعار الصرف وقد يصعب تجنب مخاطر العملة عند إدارة محافظ الأصول الاحتياطية، وذلك أن العملات التي تدخل في

¹سوالم صلاح الدين، تداعيات إنهيار أسعار النفط على كفاية إحتياطات الصرف الأجنبي في الدول النامية-حالة الجزائر، مجلة دفاتر بواذكس العدد الأول، 2021، ص، 457.

تكوين أصول المحافظ تتميز في بعض الأحيان بالتذبذبات وعدم الاستقرار في أسعار صرفها مما يقتضي الإلمام الكامل والوفاي عن مسببات تقلبات أسعار تلك العملات.

ويستدعى تقييم احتمالات التعرض لمخاطر سعر الصرف إجراء التحليل المفصل للميزانية العمومية مع التركيز على العملات المكونة للمحافظ الاحتياطية وأجال الاستحقاق والسيولة والجودة الائتمانية للأصول والالتزامات المقومة بالعملات الأجنبية.

ب- المخاطر الائتمانية: هي مخاطرة عدم الأداء أو التخلف في الأداء من جانب المقترضين للقروض أو غيرها من الأصول المالية، أو عدم الأداء أو التخلف في الأداء من جانب الطرف المقابل للالتزاماته في فالعقود المالية. ولقد تجلى هذا الخطر بشكل كبير وملفت للانتباه منذ الأزمة المالية العالمية 2008 التي أظهرت أهمية الحرص على توظيف احتياطي النقد الأجنبي لدى الهيئات التي لها تصنيف ائتماني جيد (درجة عالية لا تقل عن AA أو ما يمثلها) لضمان عدم خسارتها والحفاظ على قوة سيولتها، وفي هذا السياق يعتبر الاستثمار لدى بنك التسويات الدولية ذو خطر ائتمان منعدم تقريبا.

ت- مخاطر سعر الفائدة: هناك ثلاثة مصادر لمخاطر سعر الفائدة في:

- عندما يتم تمويل قرض طويل الأجل ذو أسعار فائدة ثابتة عن طريق قرض قصير الأجل ذو أسعار فائدة متذبذبة
- المصدر الثاني لخطر سعر الفائدة هو الفجوة التي تكون موجودة في دعم الالتزامات والموارد بنسب متفاوتة تعتمد على معدلات مختلفة من السوق أو على نفس المعدل، ولكن مع تاريخ مختلف للتسعيرة.
- أما المصدر الثالث لخطر سعر الفائدة هو وجود خيارات في بعض الأصول، إذ يعطي حامله الحق لكن ليس الالتزام البيع أو الشراء وفي كلتا الحالتين يتغير النقدي .

ث- مخاطر السيولة: تتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة البنك أو المؤسسة المالية على سداد التزاماتها المالية المستحقة عليها عند وقوع أجال التسديد وذلك إذا لم تتأكد البنوك من كفاية الأرصدة لتغطية التسديد في أي وقت محدد، ومنه فان مخاطر السيولة تنشأ من لإيرادات والنفقات غير متزامنة.

2.9. المخاطر التشغيلية: وتتمثل في:¹

أ- **المخاطر الرقابية:** ترتبط هذه المخاطر بالخسائر الناتجة عن فشل أو غياب ضوابط الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف المشكلات مثلاً لخطأ البشري والغش والتزوير وقصور النظم وهو ما يؤدي إلى الإعاقة عن تحقيق أهدافه التشغيلية أو تلك المتصلة بإعداد التقارير المالية أو الالتزام.

ب- **مخاطر الأخطاء المالية:** أدى الخطأ في قياس صافي مركز العملات الأجنبية إلى تعرض أجهزة إدارة الاحتياطيات لمخاطر أسعار الصرف بصورة كبيرة وغير مقصودة، وترتبت عليه خسائر ضخمة عندما تغيرت أسعار الصرف في اتجاه معاكس، وقد حدث أيضاً في حالات اعتمد فيها قياس المخاطر على مجرد الإشارة إلى تركيبة عملات الاحتياطيات والتي تديرها مباشرة وحدة إدارة الاحتياطيات دون أن يشمل القياس الأصول والخصوم الأخرى والمقومة بالعملة الأجنبية سواء المسجلة في الميزانية العمومية (جهاز إدارة الاحتياطيات أو غير المسجلة فيها).

ت- **مخاطر أخطاء القيد المالي:** عند قياس الاحتياطيات الرسمية المحررة بالقيود الأجنبي وإبلاغ بيانا بعض السلطات بان أدرجت في الاحتياطيات أرصدة تم إقراضها إلى بنوك محلية أو إلى فروع خارجية لبنوك محلية وفي حالات أخرى أخطاء إدارة الاحتياطيات بأن أدرج في الأصول الاحتياطية أصول قام تحويلها إلى مؤسسة فرعية خارجية لتوظيفها.

ث- **خسارة الدخل المحتمل:** في بعض الحالات أدى عدم القيام في حينه بإعادة استثمار الأرصدة المتراكمة في حسابات مقاصة مفتوحة لدى البنوك الأجنبية إلى خسارة إيرادات كبيرة كان يمكن أن تحقق، وتنشأ هذه المشكلة نتيجة لعدم كفاية الإجراءات المتعلقة بمراقبة وإدارة التسويات والتدفقات النقدية الأخرى، وكذا كفاية الإجراءات المتعلقة بمطابقة الكشوف الواردة من الأطراف المقابلة مع السجلات الداخلية.²

المطلب الثاني - سعر الصرف والإحتياطيات الأجنبية.

مما لا شك فيه أن سعر الصرف يعتبر حلقة وصل بين العلاقات الدولية، كونه يمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول تؤثر فيه عوامل إقتصادية.

¹:سوالم صلاح الدين،مرجع سبق ذكره،ص ص 458-459.

²:سوالم صلاح الدين،مرجع سبق ذكره،ص ص 458-459.

1- تعريف سعر الصرف:

يمكن تعريف سعر الصرف على أنه ذلك السعر الذي من خلاله تستطيع العملة المحلية أن تستبدل بعملة أخرى، أي سعر الصرف هو علاقة سعرية بين عملتين واحدة وطنية وأجنبية أخرى.¹

2- أنواع سعر الصرف:

يوجد تقسيم أنواع سعر الصرف للصيغ التالية:²

1.2. سعر الصرف الإسمي:

هو مقياس لقيمة عملة بلد ما التي يمكن تبادلها مع عملة بلد آخر، حيث يتم تبادل العملات أو عمليات بيع وشراء العملات حسب قيم هذه العملات.

2.2. سعر الصرف الحقيقي:

هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية وهو عدد وحدات من سلع أجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، إذا هو مقياس القدرة على المنافسة والمتعاملين الإقتصاديين يعتمدون عليه في إتخاذ قراراتهم كالجائر.

3.2. سعر الصرف الفعلي:

هو عبارة عن قياس سعر الصرف بلد معين بالنسبة لمنطقة نقدية محددة، أي بالنسبة لعملات الشركاء التجاريين الكبار لهذا البلد.

من شأن قياس سعر الصرف الفعلي أن يسمح بمتابعة تطور القدرة التنافسية السعرية للإقتصاد الوطني وهو أمر مهم للغاية بالنسبة للمتعاملين الإقتصاديين وصناع القرار ونجد :

1.3.2- سعر الصرف الفعلي الإسمي:

يعبر هذا السعر على العلاقة الكلية الناشئة بين القيمة الفعلية للعملة المحلية معبرا عنها بمعدل معين والقيمة المجمعة لسلة العملات الأجنبية المعبر عنها بنفس المعدل في فترة زمنية ما وكذا تفسير تغيير القيمة الإسمية لسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الإسمي.

¹:سمير ايت يحيى،التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الإقتصادية،
شعبة إقتصاد التنمية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الإقتصادية،جامعة الحاج لخضر،2014،2013،ص119.
²:أميرة صافية، مرجع سبق ذكره،ص64.

2.3.2- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

هو سعر صرف اسمي حقيقي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية معدلة بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية والمحلية ويعتبر هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد إتجاه الخارج.¹

3-العوامل الإقتصادية المؤثرة في سعر الصرف:

إن من يتتبع الأحداث الاقتصادية المختلفة يجد أن العوامل الإقتصادية هي العامل الرئيسي الذي يؤثر على حركة سعر الصرف وتقلباته وتتمثل في ما يلي:²

1.3. كمية النقود:

لقد أخذ الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان على عاتقه إعادة الحياة إلى نظرية كمية النقود ولكن بصورتها الجديدة في مقالته الشهيرة: عرض النقد وتغيرات الأسعار والناجح، إذ يرى فريدمان أن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود وأن هناك علاقة وثيقة بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج وحركات الأسعار أيضا وفي ذلك يقول فريدمان: ليس هناك من حالة حصل فيها تغير أساسي في كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج دون أن ترافقه تغيرات مهمة في مستوى الأسعار بنفس الاتجاه وبالعكس، وعلى حد معرفتي ليس هناك من مرة حدثت فيها تغيرات مهمة في مستوى الأسعار إلا وصاحبها تغير جوهري في كمية النقود أو وحدة واحدة من الناتج في نفس الإتجاه. فالعلاقة بين كمية النقود وتغيرات الأسعار تتمثل فيما يلي:

- تغيرات الإنتاج والتي تعد متغيرا مستقلا ففي حالة ثبات كمية النقود وتضاعف حجم الإنتاج فإن الأسعار ستميل إلى الإنخفاض بمقدار النصف.
- تغيرات كمية النقود التي يرغب الأفراد الإحتفاظ بها نسبة إلى دخولهم والتي تتوقف على:
 - أ- مستوى الدخل الحقيقي للفرد، لذلك فإنها تزداد كلما إزداد الدخل الحقيقي والعكس صحيح.
 - ب- تكلفة الإحتفاظ بالنقود والتي تتحدد بسعر الفائدة على الموجودات الأخرى من غير النقود كشكل من أشكال الثروة الذي يتخلى عنه الفرد نتيجة الإحتفاظ بالنقود.

¹: أميرة صافية، مرجع سبق ذكره، ص64

²: عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى جامعة الكوفة، 2011، ص61.

2.3. الإحتياطات الأجنبية:

من أجل حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية المفاجئة التي تحدث في ميزان المدفوعات، تلجأ دول العالم للاحتفاظ باحتياطي الصرف حيث أنه يعتبر أداة لتسوية المدفوعات الدولية وفي ظل الانفتاح العالمي وتزايد التبادل التجاري الدولي ونمو العلاقات الاقتصادية الدولية زادت الحاجة إلى تكوين مستوى أمثل للإحتياطات الدولية لمجابهة الأزمات الاقتصادية الدولية.¹

المطلب الثالث - أساسيات حول أسواق النفط.

للنفط أهمية كبيرة كمصدر للطاقة على اختلاف أنواعها وأشكالها، ويعتبر المحرك الأساسي للآليات السياسية والإقتصادية، ويتحدد سعر النفط في السوق العالمية بناءً على قانون العرض والطلب، بالإضافة إلى عوامل إقتصادية وسياسية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين.

1- النفط وأسواقه العالمية:

مرت الأسواق العالمية النفطية بتغيرات مختلفة بإعتبار النفط سلعة إستراتيجية يتوقف عليها النشاط الإقتصادي لكثير من دول العالم، وسيتم التعرف أولاً عن النفط:

1.1. تعريف النفط:

كلمة بترول petrolrum من أصل يوناني، وهي مشتقة من كلمتين هما كلمة petro وتعني الصخر، وكلمة oleum وتعني الزيت، وبذلك فمعناها زيت الصخر، وصناعة البترول بصورة الحديثة لم تعرف إلا في منتصف القرن التاسع عشر وذلك حين حفر دريك drake أول بئر في ولاية بنسلفانيا الأمريكية عام 1959م. وعلمياً يعرف البترول بأنه ذلك السائل الكثيف الأخف من الماء يتركب من الفحم ويحترق عند إحتراقه بطاقة، قابل للإشعال بني غامق أو بني مخضر، يوجد على أعماق مختلف ضمن صخور مسامية.²

2- الأسواق العالمية للنفط والعناصر المكونة لها:

تضم الأسواق العالمية للنفط كافة المتعاملين من البائعين أو المصدرين والذين يمثلون جانب العرض والمستوردين وهو الجانب الطلب، ويمكن وصفها بأنها سوق إحتكارية، بحيث أن السوق العالمية

1: عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص61

2: أميرة إدريس، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري للفترة 1980، 2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2016، 2015، ص8.

للنفط تتكون من ثلاثة أطراف رئيسية وهي:¹

1.2. الشركات العالمية للبترول:

تتفرد الصناعة البترولية بسيطرة عدد محدود من الشركات العالمية العملاقة، كان لها نصيب الأكبر من ناتج هذه الصناعة بمختلف مراحلها، ومنذ بداية هذا القرن كانت هناك سبع شركات تكاد تمتلك مقدرات النشاط في الإنتاج والتكرير والنقل، وكذلك احتياطي النفط الخام في العالم بإستثناء روسيا ودول الكتلة الشرقية وهي شركات أمريكية ستاندر جرسی standard jersey، ستاندارد كاليفورنيا standard California، شل shell، بريتش بتروليوم البيطانية BritishPetroleum، تكساكو Texaco، موبيل Mobil، جلف Gulf.

2.2. منظمة الأوبك (OPEC) العالمية:

أنشئت منظمة الأوبك في سبتمبر 1960 في ظل سوق نفطية تسيطر عليها شركات النفط العالمية وتتكون من ثلاثة عشرة دولة، وكان الهدف الرئيسي من إنشائها هو تنسيق السياسات النفطية لدول الأعضاء التي تضمن إستقرار الأسعار في السوق العالمي.

3.2. منطقة الطاقة الدولية:

أنشئت منطقة الطاقة الدولية عام 1974م كرد فعل لسيطرة دول الأوبك على سوق النفط بشكل فعال في الفترة مابين 1970-1974، وتتكون المنطقة من 21 دولة من الدول الصناعية المستهلكة، من خلال ترشيد إستهلاك الطاقة بهدف تخفيض الطلب على النفط، وإحلال مصادر الطاقة البديلة محله، وزيادة المخزون الإستراتيجي من النفط لدى كل دول عضو.

3- أنواع الأسواق النفطية العالمية:

أدت التغيرات والتطورات في الصناعة النفطية إلى ظهور أنواع مختلفة من الأسواق النفطية متمثلة في مايلي:²

¹: علي لطفی، الطاقة والتنمية في الدول العربية، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2008، ص، ص، 71-71.
²: أميرة إدريس، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 124-129.

1.3. السوق النفطية الفورية:

أي هو السوق الذي يبحث فيه كل من المشتري والبائع عن عقد صفقة في فترة محددة وبسعر محدد لشحنه محددة ومتاحة في مكان معين، هذا النوع من الأسواق يعمل على أساس ميكانيزمات قانون العرض والطلب تحت مسمى السوق الحرة، والسوق الحر ليس له مكان محدد.

2.3. السوق النفطية الآجلة:

الأسواق المستقبلية أو الأسواق المالية وتسمى أيضا سوق الأوراق أو العقود، أين تم تحويل وحدة القياس من البرميل النفطي إلى البرميل الورقي، حيث يتم فيه تبادل النفط أو أي منتج نفطي بتاريخ لاحق، فالسوق الآجل ينسب دائما إلى السوق المالي المتحوط من تقلبات أسعار النفط.

4- محددات أسعار النفط:

تؤثر عدة عوامل في تحديد أسعار النفط بإعتباره سلعة حيوية وإستراتيجية ولعل أهمها:

1.4. العرض العالمي من النفط:

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض إستجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة إستهلاكها المحلي، أو لتصديره وتحقيقا لمورد نقدي يلبي إحتياجاتها المالية، أو للإحتفاظ به لمواجهة إحتياجات المستقبل، ولقد تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطورا ملفتا وانتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة في المناطق النائية، وفي الصحاري الحارة والباردة، كما ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة.¹

2.4. الطلب على النفط:

يتأثر الطلب على النفط بطيف واسع من العوامل تتمثل أهمها فيما يلي:²

¹ محمد بن بوزيان، عبد الحميد الخديمي، تغيرات سعر النفط والإستقرار النقدي في الجزائر، مجلة أداءات المؤسسات الجزائرية العدد الثاني 2012، ص187.

² إبراهيم بلقنة، سياسات الحد من الأثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، 2014-2015، ص24، 25.

أ- أسعار المنتجات النفطية: باعتبار أن الطلب مشتق من الطلب على منتجات النفطية المكررة، والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الإستهلاك في أسواقها حيث تبلغ في دول الإتحاد الأوروبي نحو 70% من تلك الأسعار، الأمر الذي يؤثر سلبا على الطلب المستهلك النهائي، ومن ثم فإن أسعار تلك منتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها .

ب- سعر النفط: يعتبر سعر النفط الخام من العوامل الأساسية المؤثرة في الطلب عليه، ويتجسد ذلك التأثير التغيري للسعر على الطلب بصورة علاقة العكسية حيث لما كان السعر منخفضا فإنه يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط، والعكس في حالة إرتفاع سعره.

ت- السعر النسبي لأسعار الطاقة البديلة: تشكل مصادر الطاقة الأخرى ضغطا على الطلب البترولي ومن ثم على سعر النفط، إذ أنه كلما زادت أسعار النفط مقارنة مع أسعار البدائل الأخرى إلا وعملت الدول المصدرة للنفط على تقليص إستهلاكها منه وتعويضه بالبدايل الأخرى وخاصة الغاز الطبيعي.

ث- النمو الإقتصادي: يعتبر النفط والطاقة بالصفة عامة عنصرا رئيسيا ضمن مراحل عملية الإنتاج، إذ أن التقدم الإقتصادي في مختلف دول العالم، كما أن إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي وتوسع حجم النشاط الإقتصادي يؤدي حتما إلى إرتفاع الطلب العالمي على النفط وبالتالي إرتفاع السعر وفي

ج- المقابل فإن إنخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي يؤدي إلى إنخفاض الطلب العالمي وبالتالي إنخفاض سعر النفط.

المطلب الرابع - السياسات التي تحكم مستويات أسعار النفط.

تنتهج دول العالم العديد من السياسات بشأن أسعار النفط كل حسب حاجته وحجم إستراتيجته، فسياسة الدول المصدرة تختلف عن الدول المستوردة، لذلك أنشئت منظمات تمثل كل طرف من أجل

الحفاظ على الموارد في الأسواق العالمية للنفط وتتمثل السياسات التي تحكم مستويات أسعار النفط فيما يلي:¹

1- سياسة البلاد المصدر للنفط:

إرتبطت مصالح البلاد المصدرة للنفط إرتباطاً مباشراً بمستويات الأثمان التي تباع بها النفط، حيث أصبحت حصة الحكومة تتأثر بإرتفاع الأثمان وإنخفاضها وبالسياسة التي تتخذها الشركات المنتجة والمصدرة العاملة في هذه المنطقة، وظل مقدار ما تحصل عليه الحكومات مرهوناً بالسياسات التي تضعها تلك الشركات، ولم يظهر دور البلاد المصدرة للنفط إلا بعد التخفيض الذي طرأ الأثمان المعلنة عام 1960، حيث إنعقد مؤتمر بغداد ونتج عنه قيام المنظمة البلاد المصدرة للنفط، وفي عام 2014 في فيينا قرر أعضاء المنظمة الإبقاء على سقف الإنتاج اليومي 30 مليون برميل، بعد أن عطلت دول الخليج النفطية دعوات من أعضاء آخرين بخفض إنتاج، وأدى قرار عدم خفض الإنتاج إلى هبوط حاد لأسعار النفط.²

2- دور الأوبك في إدارة أسعار النفط:

تغير دور الأوبك اليوم، فقد كانت حصتها في الماضي تبلغ نحو 60% من صادرات العالم، وكانت تقوم بدور المنتج المرن الموازن للسوق وإستقرار الأسعار، وتراجعت إلى أن وصلت نحو 30% ولم تعد تستطيع أن تقوم بالدور نفسه، وليس من مصلحتها أن تخفض إنتاجها وحدها، إذ ينبغي عليها التقاهم مع مصدرين من خارجها تخفض الإنتاج، وعدم رغبة الدول خارج الأوبك تخفيض إنتاجها، فأصبحت السوق بتخمة مليون برميل فائض إضافة إلى أن الأوبك لا تستطيع أن تخسر أسواقها.³

3- سياسات الدول المستوردة:

تقوم سياسة الدول المستوردة للنفط أساساً على الحصول على إحتياجاتها من هذه السلعة بأقل ثمن ممكن، وتعتبر أوروبا من أهم الأسواق العالمية المستوردة للنفط، وتليها الـ.م.أ، واليابان، وإذا كان العامل المشترك بين البلاد المستوردة للنفط يتمثل في سعيها للحصول على هذه السلعة

¹: إبراهيم بلقطة، مرجع سبق ذكره، ص25

²: لميا عبد الرحمان العقباني، نشوة مصطفى محمد، أثر التقلبات الاقتصادية على أسعار النفط، مداخلة، جامعة الملك سعود، 2014، صص 10-11.

³: سمير سعيقان، تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، ندوة للمركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، 2015، صص 6-7.

بأرخص ثمن ممكن، فإن الوسائل التي تتبعها كل بلد منها تختلف إلى حد كبير عما يتبعه البلد الأخر¹.

4- توزيع العائد النفطي بين الدول المنتجة والمستهلكة :

يخلق النفط ريعا كبيرا، وتوزيع هذا الريع بين المنتجين والمستهلكين هو مصدر التوتر بين الطرفين، حيث أن كل منهما يحاول تعظيم حصته من ذلك الريع من خلال ضبط أسعار النفط أو فرض الضرائب على المنتجات النفطية، أو من خلال إنتهاج عمليات تنظيمية أخرى .

المطلب الخامس- آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي.

تلعب تقلبات أسعار النفط دورا هاما في الإقتصاد العالمي وذلك لتعدد إستعمالاته إلى جانب مساهمته في النمو الإقتصادي حيث أن البلدان النفطية أصبحت رهينة لتذبذب أسعاره في السوق العالمية ولهذه التذبذبات عدة آثار على الإقتصاد.

1- الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار النفط :²

هناك عدة آثار تترتب عند ارتفاع أسعار النفط على كل من اقتصاديات الدول المصدرة، الدول الصناعية المستهلكة وهلى اقتصاديات الدول المستوردة:

1.1 على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط:

هناك عدة آثار تتمثل فيما يلي:

- ارتفاع في العوائد النفطية وانعكاسات على تطور معيشة الأفراد.
- ارتفاع حجم الفوائض المالية.

2.1 على اقتصاديات الدول الصناعية:

وتتمثل فيما يلي:

¹:قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الإقتصاد التجارة الدولية، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب 2010، ص36.
² أميرة صفية، مرجع سبق ذكره، ص 138-139.

- تتحمل موازين المدفوعات لمجموعة هذه الدول الصناعية عبء كبير جراء ارتفاع أسعار النفط يساوي الزيادة في قيمة وارداتها من النفط الخام، إضافة إلى ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة.
- احتواء الفوائض المالية النفطية: معظم هذه الفوائض تتسرب من خارج الدول المصدرة لنفط سواء في صورة استثمارات أو إيداعات أو في صورة واردات متنوعة بالإضافة إلى زيادة أسعار كمود والسلع المصنعة والتجهيزات، وبذلك نجد أن الدول الصناعة المتقدمة هي المستفيد الأول من زيادة العائدات المالية للدولة النفطية، حيث يعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدرة للنفط من استيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف لديها.

3.1 على اقتصاديات الدول النامية المستوردة:¹

- إن تأثير ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول النامية المستوردة للبتترول سوف يتكرر سلبيا ليس فقط من ناحية إمكانية انخفاض معدل النمو الاقتصادي وزيادة نسبة التضخم بل سيكون في ميزان مدفوعاتها خاصة الميزان التجاري وتدهور شروط التبادل الدولي.
- زيادة نسبة المديونية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار النفط ارتفعت نسبة الديون الخارجية حيث بلغت 524مليار دولار عام 1981 إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون، ولجأت هذه الدول إلى الاقتراض من الدول المتقدمة للتخفيف من حدة أزمته الاقتصادية.
- الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة التوظيف.

¹ أميرة صفية، مرجع سبق ذكره، ص ص 139-140.

2- الآثار المترتبة في حالة انخفاض الأسعار:

ينعكس انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي على النحو التالي:

1.2 على الدول المصدرة للنفط:

- إن انخفاض أسعار النفط يحمل آثارا كارثية على الدول المصدرة للنفط سواء المنظمة (الأوبك) أو خارج (الأوبك) وتختلف حدة آثار هذا التراجع بين مختلف الدول النفطية حسب حالة كل دولة على حدة، حيث أنه لا يقتصر هذا الأثر تراجع معدلات النمو الإقتصادي وإنما يمس أيضا عملات هذه الدول التي تتراجع اقتصاداتها مع تراجع أسعار النفط، حيث انخفضت العوائد النفطية للدول المصدرة للنفط ، حسب الظروف السائد في تلك المرحلة ونتج عن ذلك انخفاض الإنفاق العام في هذه الدول وتراجع معدلات النمو.
- تقلص حجم الفوائض المالية النفطية: ترتب عن لجوء العديد من الدول النفطية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية تكاليف إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض .
- انخفاض الصادرات النفطية لدول هذه المجموعة مما يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية وإطالة عمر النفط لديها.
- تدهور شروط التبادل في غير صالح واتساع حجم فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازن مدفوعات هذه الدول.
- انخفاض أسعار النفط شجع هذه الدول على ترشيد إنفاقها العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو الشبه كلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة.¹

¹ : أميرة صافية، مرجع سبق ذكره، ص 140

2.2. على اقتصاديات الدول الصناعية:¹

- تتلخص أهم هذه الآثار فيما يلي:
- تقلص دور البنوك والأسواق المالية عن ممارسة أنشطتها.
- انخفاض قيمة الواردات من النفط وتحسن ميزان مدفوعات هذه الدول بالإضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية.
- انخفاض الاستثمارات المخصصة للبحث عن النفط أو الطاقات البديلة.
- انخفاض في حجم دول هذه المجموعة وذلك نتيجة لتراجع العوائد النفطية لدول المصدرة للنفط خاصة السلع الاستهلاكية.

3.2 على اقتصاديات الدول النامية المستوردة للنفط: تتمثل هذه الآثار فيما يلي:

- تحقق البلدان النامية المستوردة للنفط مكاسب ضخمة من جراء انخفاض أسعار النفط حيث يؤدي هذا إلى انخفاض قيمة الواردات وبالتالي تحسن موازين مدفوعاتها.
- انخفاض المعونات التي تقدمها الدول البترولية للدول النامية.
- التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتقنيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

¹ أميرة صفية، مرجع سبق ذكره، ص 140.

المبحث الثاني- نظرة حول بعض الدراسات السابقة.

يحضى موضوع علاقة إحتياطي الصرف بتقلبات أسعار النفط بأهمية بالغة من قبل الباحثين حيث تناول العديد منهم هذا الموضوع من عدة جوانب ودرسوا ما إذا كان هنالك علاقة إيجابية بينهم أو لا،وعليه سوف يتطرق هذا المبحث إلى بعض الدراسات السابقة على سبيل المثال لالاحصر، فقسم المبحث الثاني إلى ثلاثة مطالب،المطلب الأول يتحدث عن إجراء مقارنة بين بعض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية والمبحث الثاني يتكلم عن إجراء مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة العربية،المطلب الأخير يتم فيه مقارنة بين تلك الدراسات والدراسة الحالية.

المطلب الأول- مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

قام العديد من الباحثين والاقتصاديين بالتحري عن العلاقة التي تربط أسعار الصرف بأسعار النفط ومدى تأثير التقلبات التي تطرأ على أسعار النفط في السلوك الذي تنتهجه أسعار الصرف من جهة، ومحاولة معرفة المتغيرات الأخرى التي تتأثر بتقلبات أسعار النفط من جهة ثانية، ومن هذه البحوث نذكر:

1-الدراسات التي تؤكد عدم وجود علاقة إيجابية بين سعر الصرف وسعر النفط أو وجود تأثير ضئيل بينهم:

دراسة موريزيو ميشال Maurizio Michael Habib، (2007)، للتأكد من تأثير سعر النفط الحقيقي على أسعار الصرف الحقيقية لأكثر من 3 دول مصدرة للنفط: النرويج والمملكة العربية السعودية، اعتمدت الورقة البحثية على سعر الصرف الفعلي الحقيقي لكل من النرويج والمملكة العربية السعودية، خلال الفترة 1980-2006 أما روسيا فقط درست سعر صرفها الفعلي الحقيقي خلال الفترة 1995-2006، ثم اختيار ما إذا كان سعر الصرف وذلك باستخدام نموذج VAR و VECM للبحث عن علاقة خطية والتكامل بين المتغيرات، وفي الأخير توصلت إلى أنه يجب أخذ هذه النتائج بحذر كون أن عينة الدراسة صغيرة ومن الأفضل إعادة اختيار هذه العلاقة مرة أخرى لمدة أخرى لمدة زمنية أطول في المستقبل، وعلى العكس من ذلك توصلت الورقة البحثية على أن سعر النفط الحقيقي ذو تأثير ضئيل على سعر الصرف الفعلي الحقيقي لكل من النرويج والمملكة العربية السعودية ويعزى السبب في ذلك إلى اختلاف أنظمة الصرف بين الدول والسياسات التي تتبعها بالإضافة إلى ذلك فقد أيدتها دراسة فيرارو دومينيكو Domenico Ferraro 2011 حيث درست ما إذا كانت صدمات أسعار النفط تتمتع بعلاقة مستمرة مع سعر الصرف الاسمي الكندي مقابل الدولار الأمريكي بالاعتماد على بيانات شهرية وفصلية خلال فترة 1984/12/14 إلى 2010/05/11 لبناء نموذج خطي بين

المنعيرات، وانتهت إلى أن أسعار النفط وسعر الصرف تربطهم علاقة ضعيفة خاصة إذا تم اعتماد الترددات الشهرية والفصلية، بينما تصبح هذه العلاقة قصيرة الأجل بين أسعار النفط بأسعار الصرف مرتبطة بنوع العينة المختارة (يومية، شهرية، فصلية أو سنوية) وليس بفترة العينة قيد النظر. أين تكون القوة التنبؤية لصددمات أسعار النفط الحاضرة قوية عند البيانات اليومية أما القوة التنبؤية لصددمات أسعار النفط المؤخرة تكون سريعة الزوال ولا تظهر إلا في البيانات اليومية بينما تنهار القدرة التنبؤية لصددمات أسعار النفط عند استخدام البيانات الشهرية والفصلية الأمر الذي يشير إلى أن تواتر البيانات جد مهم للكشف عن القدرة التنبؤية لأسعار النفط، وقد تم اللجوء إلى النماذج غير الخطية لدراسة العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف إلا أنه تم التوصل إلى أن هذه النماذج غير الخطية لم تحسن كثيرا من نموذج سعر النفط الخطي البسيط، عندئذ تم تفسير عدم مقدرة الحصول على دليل للقدرة التنبؤية في أسعار النفط إلى أن صدمات أسعار النفط تركز على الترددات أين تتلاشى التأثيرات قصيرة الأجل لصددمات أسعار النفط وأن القدرة التنبؤية تكون مؤقتة للغاية وتبلغ ذروتها في هذه الترددات المنخفضة وأيدته دراسة دافيد اوليقبانق ويلسون David Olugbenga Wilson (2011)، التي قامت بتقييم العلاقة القائمة بين سعر صرف نيرا النيجيرية، الدولار الأمريكي وسعر النفط وذلك على أساس بيانات شهرية للفترة 1999-2009 واستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية "OLS"، تحليل الانحدار ونموذج الارتباط، توقعت الدراسة وجود علاقة بين أسعار النفط وسعر صرف باعتبار أن نيجيريا واحدة من أكبر الدول المصدرة للنفط لكن أشارت النتائج إلى أن تأثير أسعار النفط بسعر صرف ضئيل جدا يكاد ينعدم كون أن سعر النفط شديد الحساسية للأحداث التي تقع غير مختلف العالم والتوتر الموجود في المناطق المنتجة للنفط إضافة إلى أن سعر صرف نيجيريا عرف خلال فترة الدراسة ثلاث أنظمة سعر مختلفة أثرت عليه وأيدته هذا دراسة جوهانا Johanna Rickne (2009)، سلطت هذه الورقة الضوء على دور المؤسسات السياسية والقانونية الجيدة في العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي للدول المصدرة للنفط، باستخدام نموذج بسيط يعتمد على تأثير أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدول المصدرة للنفط ذات درجة الترشيح في الإنفاق الحكومي المتأتبة من عائدات النفط في الفترة 1985-2005، وقد اكتشفت بأنه يوجد اختلاف المشترك بين هذه الدول إلى تركيبة المؤسسات السياسية والقانونية لمختلف دول الدراسة وأن عملات الدول ذات البيروقراطية والنظم القانونية القوية أقل تأثرا بتغيرات أسعار النفط، وعليه فإن الدول المصدرة للنفط صاحبة المؤسسات القوية بما فيه الكفاية يمكن أن تتجنب وجود علاقة سعرية إيجابية بين أسعار النفط وسعر صرف عملاتها وذلك حتى في الدول التي تعتمد اقتصادياتها على النفط مثل: النرويج، كندا والمملكة العربية السعودية وعلى عكس كل تلك الدراسات سيتم ذكر الدراسات التي تقول أن هنالك علاقة بين سعر الصرف وأسعار النفط.

2- الدراسات التي تؤكد وجود علاقة إيجابية بين سعر الصرف وأسعار النفط:

دراسة عزيز MukhrizIzman Aziz (2009)، قامت بتقدير التأثيرات طويلة الأجل لسعر النفط الحقيقي على سعر الصرف الحقيقي لبيانات شهرية تشمل 8 دول، 5 مستورد (اليابان، باكستان، جنوب إفريقيا، سويسرا وساحل العاج) و 3 دول مصدرة (كندا، الدنمارك وماليزيا) خلال المدة الممتدة من 1-1980 إلى 11-2008 وذلك باستخدام اختبارات التكامل المشترك، للتوصل في الأخير إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر النفط وسعر الصرف وأن سعر النفط الحقيقي ذو تأثير موجب وكبير على سعر الصرف الحقيقي وهذا معناه أن أي صدمات مستقبلية لأسعار النفط، لكن النتائج في المقابل لم تتوصل إلى انخفاض حقيقي في سعر الصرف في الأجل الطويل خاصة بين الدول المستوردة للنفط، لكن النتائج في المقابل لم تتوصل إلى نتيجة تدل على أن ارتفاع أسعار النفط الحقيقية تؤدي إلى ارتفاع حقيقي في سعر الصرف في الدول المصدرة للنفط وأيدتها دراسة ناتاليا سوسيفا NataliaSouseeva (2010)، درست هذه الباحثة ما إذا كان سعر الصرف الفعلي الحقيقي لروسيا وسعر النفط الحقيقي مقابل الدولار الأمريكي يتحركان معا بمرور الوقت، وذلك باستخدام بيانات شهرية وفصلية خلال الفترة 1995-2010 وتوصلت في النهاية إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف الحقيقي مقابل الدولار الأمريكي وأسعار النفط الحقيقية. حيث أيدتها دراسة حسان سليمان Hassan Sleiman 2010 من خلال العلاقة طويلة الأجل بين سعر النفط، سعر الصرف الفعلي الحقيقي وفروق الإنتاجية مقابل 30 دولة من الشركاء التجاريين الرئيسيين لنيجيريا بالاعتماد على البيانات سنوية للفترة 1980-2010 وما إذا كانت تقلبات أسعار النفط والفروق الإنتاجية تؤثر على سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وبعد الوصول إلى النتائج تحققت الدراسة من وجود علاقة إيجابية وجوهرية طويلة الأجل بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وسعر النفط الحقيقي أما دراسة محمد رافي mouhammed rafi (2014)، فقد حاولت دراسة آثار أسعار النفط على سعر صرف الروبية الهندية مقابل الدولار الأمريكي باعتماد بيانات سلاسل زمنية تمتد من فترة 1972-1973 إلى 2012-2013 وذلك باستخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل البيانات، لتظهر نتائج نموذج الدراسة بأن استيراد الهند للنفط الخام لا يزال يرتفع مع ارتفاع أسعار النفط الخام في المستقبل مما تصبح بذلك واردات النفط مصدر كبير للطلب على الدولار مقابل الروبية الهندية، وأن كل مليون طن من واردات النفط الخام للهند يقوي الدولار الأمريكي بمقدار (0.266) مقابل الروبية الهندية مما تتخض قيمتها بشكل مستمر وتتآكل قوتها الشرائية في السوق الدولية.

أيدتهم دراسة إيمانيل Emmanuel Osuji (2015)، بحثت هذه الدراسة تأثير تحركات أسعار النفط الدولية على سعر صرف الدولار أمريكي النيجيرية باستخدام 420 مشاهد من بيانات سلاسل

زمنية شهرية للفترة الممتدة من جانفي 2008 إلى ديسمبر 2014 باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS ونموذج VAR لتحليل تحركات أسعار النفط على سعر الصرف وتحديد طبيعة العلاقة السببية الموجودة بينهما بإجراء اختبار سببية Granger، وتأكدت من نتائج التجربة أن أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على سعر صرف دولار أمريكي وأنه توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه من أسعار النفط إلى سعر الصرف، كما توصلت إلى أن العوامل التي تؤثر على حركة أسعار النفط هي عوامل خارجية لا يستطيع صناع السياسة الاقتصادية لنيجيريا السيطرة عليها، هذه العوامل التي تؤثر على أسعار النفط تحرك أسعار الصرف بشكل ثابت في اتجاه غير مرغوب فيه كون أن استمرار تصدير المنتج الأولي الخام واستيراد السلع التامة الصنع سيضمن استمرار تفوق طلب الدولار الأمريكي على العرض في السوق الصرف النيجيري مما يؤدي إلى ضغط مستدام وغير مرغوب فيه على سعر الصرف أما دراسة موسى يوسف Mosa Youssef (2015)، تهدف هذه الدراسة إلى اختيار تأثير صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في نيجيريا باستعمال بيانات ربع سنوية للفترة 1970-2011 للمتغيرات: سعر النفط، الناتج الداخلي الخام الحقيقي، الإنتاج الزراعي، الاضطرابات وسعر الصرف وذلك باستخدام نموذج VAR الذي أظهر أن هناك استجابة لتأثير صدمات واضطرابات سعر النفط على النمو الاقتصادي وبالتالي توجد العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات الدراسة وكذلك دراسة رياض Riadh El Abed (2016)، فقد تحققت هذه الدراسة حول عواقب تقلبات أسعار النفط على أسعار صرف دول مختارة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تمتزج بين الدول الصادرة والدول المستوردة للنفط، وذلك باستخدام بيانات سلاسل زمنية يومية تغطي الفترة الممتدة بين 2001 ومنتصف 2015 والاستعانة بنموذج GJR-GARCH ونموذج VAR لتحليل ديناميكية الصدمات في الأجل القصير والطويل، استخدمت الدراسة سعر النفط الخام وسعر الصرف الاسمي للدول المتمثلة في: تونس، المغرب، مصر، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، قطر والمملكة العربية السعودية، وتوصلت في الأخير إلى الاستجابة غير متماثلة للتقلبات الإيجابية والسلبية للصدمات وأنه توجد علاقة ديناميكية بين صدمات أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف، وكان لصدمات أسعار النفط تأثير كبير على تغيرات أسعار الصرف في الأجل القصير أما في الأجل الطويل فقد كانت الاستجابة النبضية لمتغير سعر الصرف لصدمة سعر النفط ضئيلة، وتم التوصل إلى أنه في حالة الدول المصدرة للنفط يؤدي إلى ارتفاع عملة الدول المستوردة للنفط إلى ارتفاع أسعار الصرف أما عندما تنخفض أسعار النفط فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع عملة الدول المستوردة للنفط مما يعني ذلك أن أسعار النفط لها دور كبير في تحديد قوة العملة وتقلبها وكذلك دراسة مالتي وماديماتى وبرابيش ماديماتى "prabheesh. K. D. Malathy and Madhumati. R" (ورقة عمل نشرت في مجلة إدارة جنوب شرق آسيا العدد 02، 2007) تحت عنوان: "Approach Demand for Foreign Exchange Reserves"

for India :A Cointegration حيث حللت هذه الورقة الطلب على احتياطات الصرف الأجنبي في الهند خلال الفترة 1983 إلى 2005، وتوصلت هذه الدراسة إلى ان الهند تملك الاحتياطات كإجراء وقائي ضد التقلبات الحساب الجاري وحساب رأس المال كما تظهر النتائج الدراسة أن تكديس الاحتياطات في الهند هو أقل حساسية لتكلفة الفرصة البديلة لها، وعلاوة على ذلك، فإن قدرا من المرونة في سعر الصرف لا يؤثر في حيازات احتياطي الصرف الأجنبي في الهند بشكل كبير.

المطلب الثاني- مقارنة بين الدراسات على الإقتصاد الجزائري.

تم انتقاء بعض الدراسات التي تخدم الموضوع الحالي سواء عن قريب أو بعيد، وأين تكمن أوجه التشابه والإختلاف، حيث نحاول التطرق إلى أهداف ونتائج هذه الدراسات:

دراسة تالين كورانشيليان: حاولت هذه الدراسة تقدير التوازن طويل الأجل لسعر الصرف الحقيقي للجزائر باستخدام أسعار النفط الحقيقية، أين توصلت إلى أن الجزائر كباقي الدول الأخرى المصدرة للسلع الأساسية تمتلك سعر صرف متوازن في الأجل الطويل وقد مع أسعار النفط الحقيقية تفسير تطور الأجل الطويل balassa-samuelson إستطاع تأثير لسعر الصرف الحقيقي المتوازن في الجزائر وعندما يبتعد سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري عن مستواه التوازني لا يتجاوز عمره الإنحرافي 9 أشهر ثم يعود ويعتدل مع السعر التوازني حيث أيدته دراسة محمد بن بوزيان 2013 التي تطرقت إلى العلاقة والأثر الناجم عن تغيرات أسعار النفط لسلة على مؤشرات الإستقرار النقدي في الجزائر: التضخم، سعر الفائدة وسعر الصرف. وبعد الدراسة القياسية التي قام بها توصل إلى وجود تكامل متزامن في الأجل الطويل بين أسعار النفط وكل من: التضخم، سعر الفائدة وسعر الصرف.. أثبتت وجود علاقة بين سعر الصرف وأسعار النفط في الأجل القصير. في حين أضافت دوال الإستجابة الدفعية أن هناك أثر سلبي لصددمات سعر النفط لسلة على المتغيرات الثلاثة وبالتالي تؤثر صدمات سعر النفط سلبيا على الإستقرار النقدي في الجزائر، إضافة إلى الأثر غير المباشر الذي يربط سعر النفط بالإستقرار النقدي.

وكذلك أيدتهم دراسة موري سمية 2015 التي حددت الأثر الذي يحدثه التغير في سعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري، من خلال إختبار العلاقة بينهما بإستعمال برنامج وأدوات التحليل الإقتصادي وسلسلة زمنية شهرية لكل من أسعار النفط وسعر الصرف خلال الفترة: 2000-2010 وتوصلت في الأخير إلى النتائج التالية: أثبتت الدراسة القياسية وجود تكامل متزامن في الأجل الطويل بين أسعار النفط وسعر الصرف، بينما اوجد وجود علاقة بين سعر النفط وسعر الصرف في الأجل

القصير وأما granger إختبار السببية إختبار دوال الإستجابة الدفعية، فقد توصلت أنه يوجد هناك أثر سلبي لصدمات النفط لسلة على سعر الصرف في الجزائر.

أما دراسة صالح صالححي 2015 فقد إهتمت بتحديد الأثار المتوقعة لإنخفاض أسعار النفط على أهم مؤشرات الإقتصاد الجزائري المتمثلة في: الناتج الداخلي الخام، الإحتياجات، الموازنة العامة، التجارة الخارجية، المديونية، أسعار الصرف القدرة الشرائية والإستراتيجيات البديلة للطاقات المتجددة والطاقات غير التقليدية وبعد التحليل الذي قامت به توصلت إلى أن لإنخفاض النفط أثار سلبية على جميع المؤشرات محل الدراسة، أما دراسة بن عبيزة دحو 2017: قام الباحث في هذه الورقة بدراسة تحليلية لأسعار النفط لإيضاح الأثار المترتبة على التغيرات التي تطرأ على أسعاره وإنعكاساتها على سعر الصرف مع تحديد إتجاه تلك الأثار على الإقتصاد الوطني الجزائري وإستنتاج أن إرتفاع أسعار النفط تقوي من قيمة الدينار الجزائري.

بما أن الجزائر ضمن الدول المصدرة للنفط وإقتصادها يعتمد بنسبة كبيرة على قطاع النفط وبالتالي فإن إقتصادها هي الأخرى سيتأثر بالإتجاهات التي تتخذها أسعار النفط، وبما أن سعر الصرف يمثل أحد أهم متغيرات الإقتصاد الكلي فإنه هو الآخر تربطه علاقة بأسعار النفط والتغيرات التي تطرأ عليها.

المطلب الثالث - مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

يتطرق هذا البحث لموضوعين في غاية الأهمية والمتمثلين في إستراتيجيات إحتياطي الصرف وتقلبات أسعار النفط، وقدمت الدراسات السابقة التي تم الإطلاع عليها خلفية وإطارا تحليليا لكلا الموضوعين، معطية دفعة لمنهجية الدراسة من خلال تحديد المشكلة وتركز الدراسة الحالية على النقاط التالية:

- يتحدث البحث عن إحتياطي الصرف وتقلبات أسعار النفط، وتم الإشارة إلى الإيرادات العامة من خلال مؤشرين وهما: أسعار الصرف وأسعار النفط.

- مدى تأثير إنخفاض أسعار النفط على النشاط الإقتصادي في الجزائر.

- الوقوف على مدى إرتباط الإقتصاد الجزائري بقطاع النفط.

- تقييم البرامج التنموية المسطرة ومدى مساهمتها في تنويع الإقتصاد.

- البحث عن أثار أسعار النفط على إحتياطي الصرف في المدى القصير والطويل.

- سعر الصرف وأسعار النفط من أهم متغيرات الإقتصاد الكلي .

-البحث عن الإستراتيجيات للتصدي للأزمات الإقتصادية من سنة 2000 إلى غاية جائحة كورونا سنة 2020 بسبب تقلبات أسعار النفط وتأثيراتها على إحتياطي الصرف.

- يتم معرفة تداعيات إنخفاض أسعار النفط في الجزائر من خلال عدة مؤشرات المتمثلة في الميزان التجاري بالإضافة إلى ميزان المدفوعات والنتائج الداخلي الخام.

-إعتمدت الدراسات السابقة على العديد من التقنيات للبحث عن أثر تقلبات أسعار النفط على إحتياطي الصرف أما الدراسة الحالية تبحث وتحلل تطور سعر الصرف مع إحتياطي الصرف والعلاقة التي تربطهم.

من خلال هذا المبحث تم عرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إستراتيجيات إحتياطي الصرف مع تقلبات أسعار النفط والتي كانت لها العديد من الأهداف للتقليل من المخاطر التي قد تسببها تقلبات أسعار النفط بإعتبار أن كفاية الاحتياطيات الدولية في الجزائر تفوق كثيرا المعدل الذي يعتبر كافيا لغرض الاستقرار الاقتصادي.

خاتمة الفصل الأول:

تم في هذا الفصل عرض إحتياطي الصرف من خلال التعرف على نظرياته وصيغه ومختلف مكوناته وكذلك عرض أساسيات حول أسواق النفط العالمية حيث تم التعرف على أهم الأسواق العالمية الفاعلين فيها وإلى السياسات التي تحكم مستويات أسعار النفط بالإضافة إلى الدور التي تلعبه منظمة الأوبك في إدارة أسعار النفط وتمت المقارنة بين بعض الدراسات التي إهتمت بإحتياطي الصرف وتقلبات أسعار النفط ثم تمت المقارنة بين تلك الدراسات ودراستنا الحالية، وسيتم في الفصل الثاني من الدراسة التعرف على واقع إحتياطي الصرف في ظل تقلبات أسعار النفط.

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني
بالنفط 2000-2020

مقدمة الفصل الثاني:

تعتبر الإحتياطيات في الإقتصاد الجزائري نقطة إرتكاز أساسية يتم حيازتها للدفاع الوقائي والمتمثل في مواجهة الصدمات الخارجية والتي تؤدي إلى أزمات مالية واقتصادية. تم تقسيم هذا الفصل التطبيقي إلى ثلاثة مباحث حيث يعالج المبحث الأول تحليل وتشريح واقع ارتباط الاقتصاد الوطني بأحادي القطاع المتمثل في المحروقات هذا التحليل يكون من جانبيين. جانب سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الخارجية في الجزائر. وجانب مدى مساهمة الإيرادات الجبائية على الإيرادات العامة في الجزائر. ثم يعالج المبحث الثاني لهذا الفصل أهم السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها السلطات النقدية في الجزائر في إدارة احتياطات الصرف في ظل تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال فترة الدراسة. والمبحث الثالث يتمثل في مجالات إستعمال إحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر 2000.2020 وعليه تتمثل أهم مباحث هذا الفصل فيما يلي:

المبحث الأول- تحليل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط خلال الفترة 2000-2020.

المبحث الثاني- استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في ظل تقلبات النفط خلال 2000-2020.

المبحث الثالث- مجالات إستعمال إحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر 2000-2020.

المبحث الأول- تحليل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط خلال الفترة 2000-2020:

يعتبر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال اقتصاد احادي التصدير، وهو يعاني من تبعية شبه مطلقة لأسعار النفط في الأسواق الدولية مما يجعله عرضة للصدمات العنيفة المتأتية من التقلبات الكبيرة لأسعار النفط في الأسواق الدولية، كما تلعب إيرادات الجباية البترولية دورا هام وجوهريا في مساهمته في اجمالي الإيرادات العامة للبلاد وهو ما سوف يتم شرحه في ما يلي:

المطلب الأول: سيطرة المحروقات على الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2020:

يمكن توضيح مدى هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية من خلال الجدول
الموضح أدناه.

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط 2000-2020

الجدول رقم (01): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2020.

الوحدة (مليار دولار أمريكي)

السنة	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات
2000	21,65	21,06	0,59
2001	19,09	18,53	0,56
2002	18,71	18,11	0,61
2003	24,46	23,99	0,47
2004	32,22	31,55	0,66
2005	46,33	45,59	0,74
2006	54,74	53,6	1,13
2007	60,59	59,61	0,98
2008	78,59	77,19	1,40
2009	45,19	44,42	0,77
2010	57,09	56,12	0,97
2011	72,89	71,66	1,23
2012	71,74	70,58	1,15
2013	64.867	63.816	1.051
2014	60.129	58.462	1.667
2015	34.565	33.081	1.485
2016	29.309	27.918	1.391
2017	34.569	33.202	1.367
2018	41.115	38.897	2.218
2019	35.312	33.244	2.068
2020	21.925	20.016	1.909

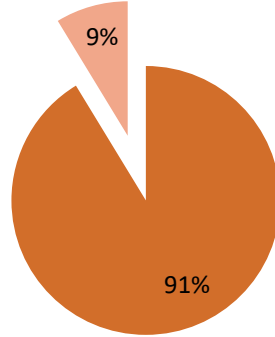
المصدر: بنك الجزائر

من خلال الجدول السابق يتضح أن الصادرات الجزائرية بدأت في الإنخفاض في سنة 2002 حيث تم تصدير 18.11 مليار دولار من إجمالي 18.71 مليار دولار أي ما يعادل مانسبته 96.8% وفي سنة 2008 بدأت الصادرات بالارتفاع بوتيرة جد متزايدة، حيث تم تصدير 77.19 مليار دولار من إجمالي 78.59 مليار دولار أي ما يعادل مانسبته 98.21% بالإضافة إلى سنة 2020 تم تصدير 20.016 مليار دولار من إجمالي 21.925 مليار أي ما يعادل ما نسبته 91.3% أي أن التصدير إنخفض بنسبة 5.5% مقارنة بسنة 2008 وهذا راجع للصدمة الاقتصادية التي سببتها الأزمة الصحية على النشاط الاقتصادي والمعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات والمتمثلة في ظهور جائحة كورونا.

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط 2000-2020

شكل رقم (01): حصة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات لسنة 2020

■ صادرات خارج قطاع المحروقات ■ صادرات قطاع المحروقات



المصدر: من احصائيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الشكل أن صادرات المحروقات في الجزائر سنة 2020 كانت مرتفعة ما يعادل ما نسبته 91%، أما للصادرات خارج قطاع المحروقات كانت جد منخفضة أي ما يقارب 9% وهذا راجع للصدمة الاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي والمعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات بالإضافة إلى إيقاف الإستيراد والتصدير عن العالم الخارجي وهذا فيما يخص صادرات خارج قطاع المحروقات.

تراجع القيمة الحقيقية لصادرات المحروقات: سجلت سنة 2003 الفرق بين قيمة صادرات المحروقات الدولار الجاري وقيمة صادرات المحروقات الدولار الثابت وقد كان الفارق سالب جد متزايد يقدر بـ3.99- بين الجاري والدولار الثابت ثم إنتقل هذا الفارق من 3.99- مليار دولار ليصل إلى 23.18- سنة 2011 مليار دولار، وهذا راجع إلى عدم تثبيت سعر صرف الدولار مع المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية للدول المستوردة خاصة في العملات المستقبلية لعقود بيع البترول وهذا تجنباً لتقلبات أسعار صرف الدولار.¹

¹: محمد العيد صلوح وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص218.

المطلب الثاني: حصة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2020.

يناقش هذا المطلب مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط لكن من وجهة نظر الإيرادات العامة للبلاد وذلك من خلال ما يلي:

تصنف الإيرادات العامة في ميزانية الدولة الجزائرية إلى قسمين: الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية¹:

1- الإيرادات الضريبية (الجباية): تتمثل الإيرادات الضريبية في إيرادات الجباية العادية (إيرادات خارج

المحروقات) والجباية البترولية (إيرادات المحروقات).

1.1- الجباية العادية: وتتكون من مختلف الضرائب والرسوم التي يبوبها الجدول " أ "في الموازنة العامة كالتالي:

أ- **الضرائب المباشرة:** وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخل كالأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية وفوائد السلف والضمانات والمرتببات والأجور... الخ.

ب- **حقوق التسجيل والطابع:** هي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل حقوق تسجيل انتقال رأس المال، ورخص السياقة، وطوابع جوازات السفر وبطاقة التعريف والبطاقة الرمادية... الخ.

ج- **الضرائب غير المباشرة:** وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لكنها تخص فقط

المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال كالذهب والفضة... الخ.

د- **الضرائب على رقم الأعمال:** وتفرض على مجموع المواد الاستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.

هـ- **الحقوق الجمركية:** يخضع لهذا الرسم جميع الموارد الموجهة للاستيراد والتصدير.

2.1- الجباية البترولية: تتكون من مجموع إقطاعين وهما:

1: آيت يحيى سمير، محاضرات في مادة النظام النقدي والمالي الجزائري، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة تبسة، ص ص 43-44.

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط 2000-2020

أ- ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز.

ب- ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن نشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

2-الإيرادات غير ضريبية: وهي تشمل العناصر التالية:

1.2-إيرادات أملاك الدول (الدومين): والتي تتمثل في حصيلة استغلال أو تأجير أو بيع أملاك الدولة

كالإتاوات المحصلة من الشركات والأشخاص الذين يستغلون المناجم والمحاجر التي تعود ملكيتها للدولة، وكذا المكافآت التي تحصل عليها الدولة من جراء تخصيص المباني العامة لمصالح البريد والمواصلات.

2.2-الإيرادات المختلفة للميزانية: كإيرادات بيع المجلات والمنشورات، وبعض الرسوم التي تحصل عليها الدولة من المتاحف، والمناطق الأثرية.

3.2-الإيرادات الاستثنائية والهبات: وتتمثل في مساهمة الدفع التي يقدمها البنك المركزي وحقوق الدخل، والهبات المقدمة من الخارج.

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بانقسامها إلى الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات (الجباية)

البترولية) والإيرادات المتأتية من قطاع خارج المحروقات سواء فيما تعلق بالإيرادات الضريبية أو الإيرادات غير الضريبية والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال 2000-2020.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإيرادات العامة (1)	1578.1	1505.5	1603.2	1966.6	2229.7	3082.6	3639.8	3687.8	5190.5	3676	4392.9
إيرادات المحروقات (2)	1213.2	1001.4	1007.9	1350	1570.7	2352.7	2799	2796.8	4088.6	2412.7	2905
إيرادات خارج المحروقات (03)	364.9	488.5	595.1	616.4	652.5	724.2	840.5	883.1	1101.6	1263.3	1487.8
نسبة (2) على (1)	76.87	66.51	62.86	68.64	70.44	76.32	76.89	75.83	78.77	65.63	66.12
نسبة (3) على (1)	23.13	33.49	37.12	31.36	29.26	23.5	23.1	23.94	21.23	34.37	33.88
سعر برميل من النفط (متوسط سنوي)	28.50	24.85	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.95	99.97	62.25	80.15

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط 2000-2020

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإيرادات العامة (1)	5790.1	6339.3	5957.5	5738.4	5103.1	5110.1	6182.8	6313.9	5534.1	5640.9
إيرادات المحروقات (2)	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1	2372.5	2349.7	2186.2	1921.6
إيرادات خارج المحروقات (03)	1810.4	2155	2279.4	2349.9	2729.6	3329	3810.3	3964.2	3347.9	3719.3
نسبة (2) على (1)	68.73	66	61.73	59.04	46.51	34.85	38.37	37.72	39.5	34.06
نسبة (3) على (1)	31.27	34	38.27	40.96	53.49	65.15	61.63	62.28	60.5	65.94
سعر برميل من النفط (متوسط سنوي)	112.94	111.04	108.97	100.23	53.06	45	54	71.3	64.44	42.07

المصدر: المديرية العامة للخزينة والتقارير المختلفة لبنك الجزائر.

من خلال الجدول يتضح ما يلي:

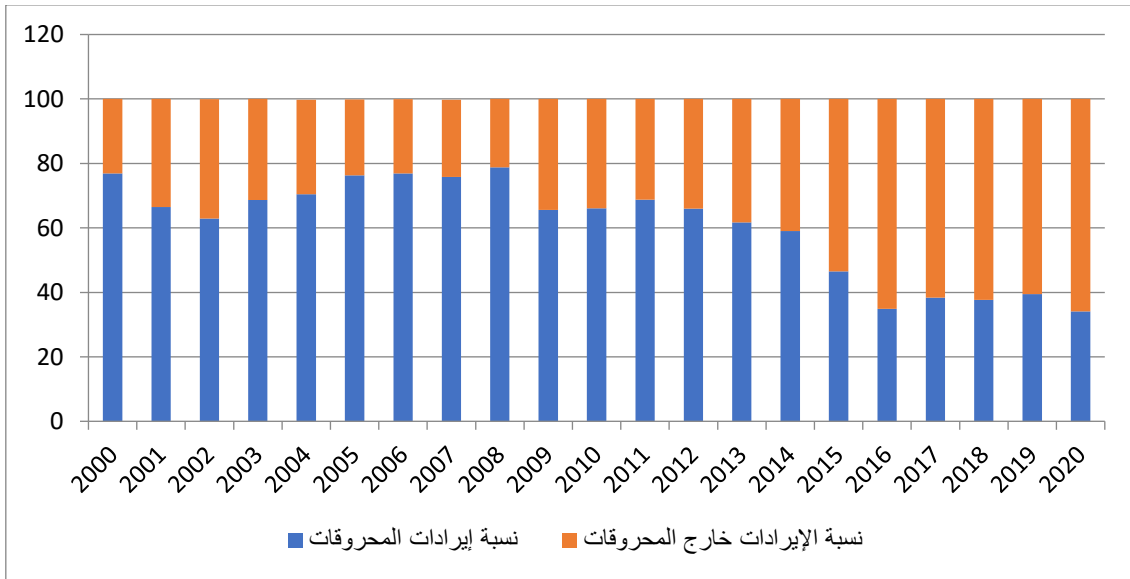
عرفت الإيرادات العامة للجزائر تزايدا كبيرا خلال الفترة 2000-2020 حيث تضاعفت بـ 4 مرات خلال فترة الدراسة منتقلة من 1578.1 مليار دينار سنة 2000 إلى 6313.9 مليار دينار سنة 2018، والتي بلغت فيها إيرادات الميزانية أعلى قيمة لها. ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الإيرادات خارج المحروقات ولأول مرة 3964.2 مليار دينار وهي أعلى قيمة لها على الإطلاق خلال الفترة المدروسة مشكلة بذلك ما نسبته 62.28% من إجمالي إيرادات الدولة وهي نسبة لم تشهدها البلاد أبدا خلال الفترة 2000-2020. وقد عرفت على العموم مرحلتين أساسيتين:

- تمثلت المرحلة الأولى في الارتفاع المستمر للإيرادات العامة منذ سنة 2000 إلى 2014 باستثناء سنة 2009 (والتي شهد فيها العالم ركود كبير للاقتصاد العالمي نتيجة الأزمة العالمية للرهن العقاري)، وهذا الارتفاع كان نتيجة التزايد المستمر في مداخيل الجزائر من الجباية البترولية والتي شهدت هي أيضا ارتفاعا غير مسبوق خلال نفس الفترة الزمنية منتقلة من 1213.2 مليار دينار سنة 2000 إلى 4184.3 مليار دينار سنة 2012 مشكلا بذلك نسبة عالية من إجمالي الإيرادات العامة وهذه النسبة تغيرت بين 59.04% كأقل نسبة لها سنة 2014 إلى 78.77% سنة 2008. هذه الزيادة كانت نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية حيث انتقل سعر البرنت من 28.5 دولار سنة 2000 إلى 100 دولار سنة 2008 ليشهد انخفاض نتيجة للأزمة العالمية إلى 62.25 دولار للبرميل سنة 2009 ليعود للاستقرار فأزيد من 100 دولار للبرميل خلال الفترة 2011-2014.

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط 2000-2020

- شهدت المرحلة الثانية 2015-2020 استقرارا من حيث قيمة الإيرادات العامة باستثناء سنتي 2017 و 2018 التي شهدت فيها ارتفاعا بقيمة تفوق 6000 مليار دينار، وهذا الارتفاع كان نتيجة الارتفاع المستمر لإيرادات خارج المحروقات من جهة التي أصبحت تشكل منذ سنة 2016 ما يفوق 60% من مجموع الإيرادات العامة، مقابل انخفاض في الإيرادات المتأتية من المحروقات نتيجة انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية ابتداء من سنة 2015 التي انخفضت بـ 30% مقارنة بسنة 2014 من 3388.4 مليار سنة 2014 إلى 2373.5 مليار سنة 2015 وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط من 100 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 53 دولار للبرميل سنة 2015 ليواصل انخفاضه إلى 45 دولار للبرميل سنة 2016 مما دفع بإيرادات المحروقات الانخفاض مرة أخرى بـ 25% منتقلا من 2373.5 مليار إلى 1781.1 مليار دينار سنة 2016 ثم تستقر هذه الإيرادات في حدود أعلى من 2000 مليار خلال الفترة 2017-2020 نتيجة للاستقرار النسبي لأسعار النفط عند نفس الفترة في حدود 50 إلى 60 دولار للبرميل.

شكل رقم (02): حصة (نسبة) الإيرادات البترولية من اجمالي الإيرادات 2000-2020.



المصدر: من احصائيات الجدول رقم (2.2) أعلاه

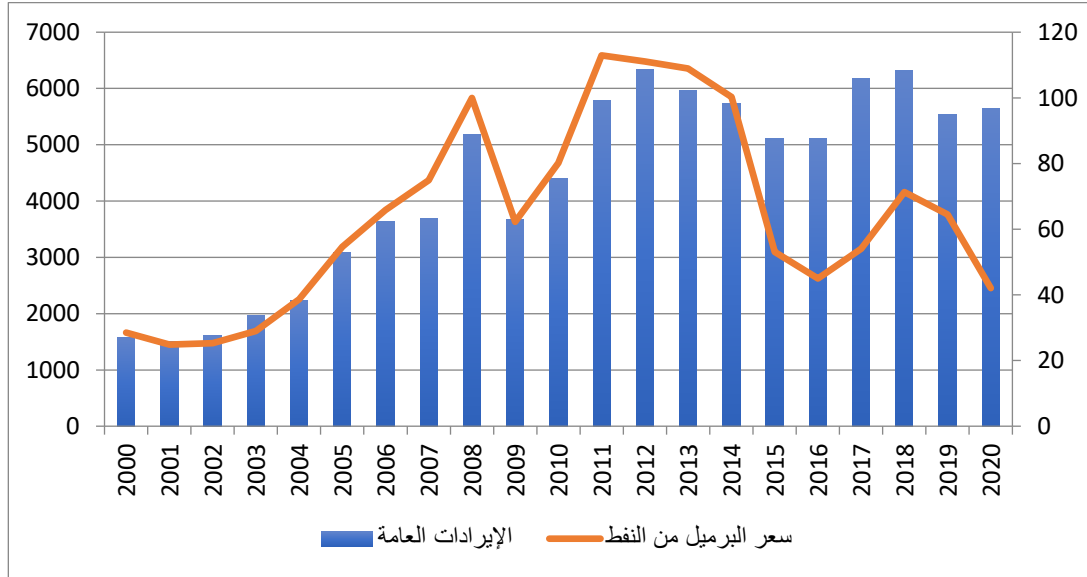
نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة إيرادات المحروقات في الجزائر كانت جد مرتفعة خلال الفترة من 2000-2020 أي ما يقارب نسبته 91%، أما الإيرادات خارج قطاع المحروقات كانت جد منخفضة وهذا راجع لكون الجزائر بلد يعتمد على قطاع المحروقات بنسبة جد كبيرة.

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط 2000-2020

كما يوضح الشكل الموالي علاقة الإيرادات البترولية بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال الفترة 2000-2020:

شكل رقم (03): علاقة الإيرادات العامة بأسعار النفط للفترة (2000-2020)

الوحدة مليار دينار جزائري



نلاحظ من الشكل أعلاه أن خلال الفترة 2000-2014 كانت أسعار البرميل من النفط متماشية مع إرتفاع الإيرادات العامة وهذا نتيجة التزايد المستمر في مداخيل الجزائر من الجباية البترولية ثم بدأت في الفترة من 2015-2020 استقرارا من حيث قيمة الإيرادات العامة وهذا بسبب إعتقاد الجزائر بنسبة متوسطة على قطاع خارج المحروقات بالإضافة إلى عدم إستقرار أسعار النفط بسبب عدم إعتقاد الإيرادات العامة عليه بنسبة كبيرة وهذا نتيجة لإنخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية ابتداء من سنة 2015 ليواصل انخفاضه سنة 2016 ثم تستقر هذه الإيرادات في حدود أعلى من 2000 مليار خلال الفترة 2017-2020 نتيجة للاستقرار النسبي لأسعار النفط .

المطلب الثالث- تداعيات إنخفاض سعر النفط على الاقتصاد الجزائري:

نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني إلى قطاع النفط تبقى الجزائر من بين أكبر الدول المتضررة من تهاوي أسعار النفط، الأمر الذي يجعل التوازن المالي للبلاد في خطر، لأن الجزائر تعتمد بنسبة 90 بالمائة من ميزانيتها على مبيعاتها من البترول والغاز، كما أن التقلبات التي عرفت أسواق النفط منذ 2015 أدت إلى تآكل صندوق ضبط الموارد تدريجيا حتى تم إستهلاك كل الأموال الموجودة فيه

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط 2000-2020

قبل أن تشرع الجزائر في اللجوء إلى إحتياطي النقد الأجنبي الذي تاكل تدريجيا ليصل إلى 62 مليار دولار نهاية 2019، بعد أن كان يقارب 200 مليار دولار.

ويمكن معرفة تداعيات إنخفاض سعر النفط على الإقتصاد الجزائري من خلال بعض المؤشرات الإقتصادية التي تتمثل أهمها فيمايلي:¹

1- الميزان التجاري:

يتأثر رصيد الميزان التجاري في الجزائر تأثرا كبيرا بتقلبات أسعار النفط من خلال التأثير على صادرات المحروقات التي تجعل رصيد الميزان التجاري عرضة للصدمات النفطية.

فخلال الفترة الممتدة بين 2000-2015 حقق الميزان التجاري فائضا وصل إلى مستويات غير مسبوقة لم يعرفها الإقتصاد الجزائري من قبل وصل إلى 40.60 مليار دولار سنة 2008، هذا الإرتفاع إرتبط أساسا بالمستويات القياسية التي عرفها سعر برميل النفط، والتي إنتقلت من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 94.4 دولار للبرميل سنة 2008 و 109.5 دولار للبرميل سنة 2012.

ومنذ سنة 2015 سجل الميزان التجاري عجزا متتاليا نظرا للتدهور الحاد في أسعار النفط، حيث سجلت التجارة الخارجية الجزائرية خلال سنة 2018 حجما إجماليا للواردات يقدر ب 46.19 مليار دولار أمريكي أي زيادة طفيفة تقدر ب 0.30% مقارنة بنتائج سنة 2017، أما الصادرات فقد سجلت حجما إجماليا يقدر ب 41.17 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة تقدر ب 16.98% مقارنة بنتائج 2017.

تترجم هذه الأرقام عجزا في الميزان التجاري خلال سنة 2018 بقيمة 5.03 مليار دولار أمريكي.

كما تظهر هذه النتائج معدل تغطية الواردات بالصادرات بنسبة 89 خلال سنة 2018، مقارنة بنتائج سنة 2017 حيث بلغت النسبة 76%.

2. **ميزان المدفوعات:** أثر التراجع المستمر لأسعار الصرف على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات والمتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات في الأجل القصير، إلا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تتأكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل على مستويات منخفضة:

¹:سوالم صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، 449.

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط 2000-2020

فقد عرف ميزان المدفوعات بداية من سنة 2014 عجزا متتابعاً، حيث سجل سنة 2015 عجزاً بقيمة 27.54 مليار دولار، وعجزاً بقيمة 26.03 سنة 2016، أما سنة 2017 فقد سجل عجزاً بقيمة 22.093 مليار دولار، ليسجل في السداسي الأول من سنة 2018 عجزاً بقيمة 7.486 مليار دولار.

ونتيجة لذلك تقلصت الإحتياطيات الرسمية للصرف حيث تراجع إحتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى 193 مليار دولار في نهاية جوان 2014، بعد أن بلغ في نهاية 2013 حوالي 194 مليار دولار، ليتقلص في جوان 2018 إلى 88.6088 مليار دولار، فتكون الجزائر بذلك قد خسرت خلال فترة وجيزة أكثر 60% من إحتياطيات صرفها بسبب أزمة البترول.

وتشير التوقعات إلى إستمرار تراجع إحتياطيات البلاد من النقد الأجنبي الذي تأكل تدريجياً ليصل إلى 62 مليار دولار نهاية 2019، بعد أن كان يقارب 200 مليار دولار.

سجل ميزان المفوعات في سنة 2020 عجزاً قدره -16.37 مليار دولار، نجد سبب هذا العجز إلى عجز الحساب الجاري البالغ حوالي -18.71 مليار دولار المرتبط بعجز الميزان التجاري البالغ -13.62 مليار دولار.

3- الناتج الداخلي الخام: يتضح أن للإقتصاد الجزائري خصوصية واضحة هي أن نمو الناتج المحلي الخام يعتمد على عوائد التصدير، حيث أن الكميات المتزايدة من المحروقات تتحكم فيها العوامل الخارجية، بينما العوامل الداخلية مثل إنتاجية العمل ورأس المال فأهميتها محدودة وهامشية.

حيث أن الإنكماش المتتالي في الواردات إمتد إلى الناتج الداخلي الخام، والذي إنخفض من 211 مليار دولار عام 2014 إلى 170.391 مليار عام 2017، وإلى 169.27 مليار دولار سنة 2019 نظراً لإستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات في التنويع في مجال الإقتصاد، ولقد أثر العجز المسجل في ميزان المدفوعات والتراجع المخيف في إحتياطيات النقد الأجنبي على معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ معدل 0.8% سنة 2019 وهو أقل معدل نمو¹.

¹: سوالم صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، 451.

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط 2000-2020

المبحث الثاني - استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في ظل تقلبات النفط خلال 2000-2020

سوف يتم في هذا المبحث مناقشة تطور احتياطات الصرف الأجنبية في الجزائر وكيفية ادارتها من قبل السلطات النقدية في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط الذي يتقلب بشكل مستمر في الأسواق الدولية.

المطلب الأول - تطور احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2020:

يتمثل احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر في الأصول الخارجية المتاحة في وقت للسلطات النقدية لهذا فإن تغيرات أسعارها وتطورها لها أثار كبيرة على قيمتها الحقيقية، والجدول الموالي يظهر تطور هذه الاحتياطات خلال الفترة المدروسة.

الجدول رقم (03): تطور احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر بدلالة أسعار النفط 2000-2020.

الوحدة: مليار دولار

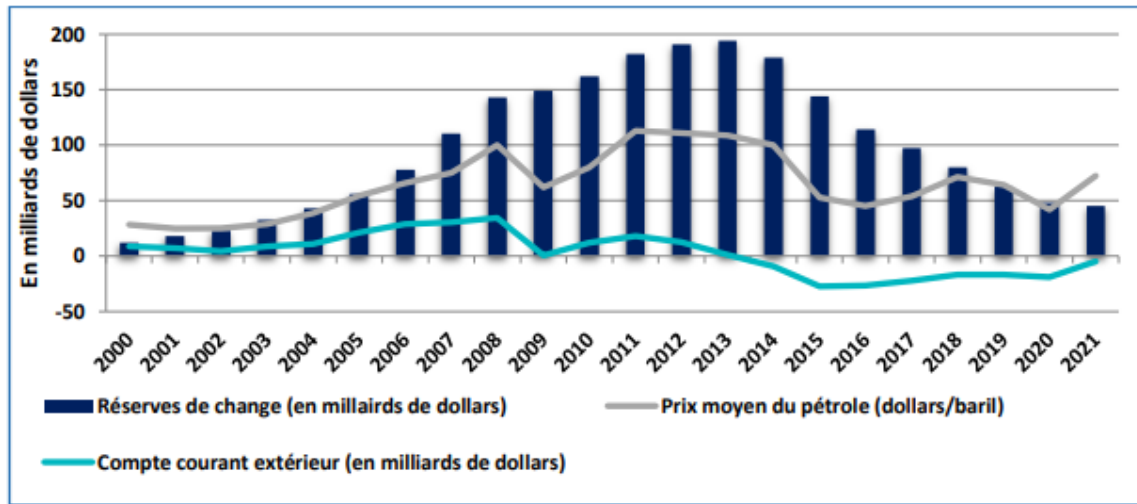
السنوات	احتياطي الصرف الأجنبي	سعر البرميل الواحد
2000	11.90	28.50
2001	17.96	24.85
2002	23.11	25.24
2003	32.92	29.03
2004	43.11	38.66
2005	56.18	54.64
2006	77.78	65.85
2007	110.18	74.95
2008	143.10	99.97
2009	148.91	62.25
2010	162.221	80.150
2011	182.224	112.943
2012	190.661	111.045
2013	194.012	109.550
2014	178.938	100.766
2015	144.133	53.066
2016	114.138	45.005
2017	97.332	54.053
2018	85.2	72
2019	62	64
2020	42.59	49.99

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط 2000-2020

المصدر: 'جريدة الخبر'.

من خلال الجدول السابق والشكل أدناه، يتضح أن احتياطي الصرف الأجنبي بدأ بالإرتفاع بوتيرة جد متزايدة منذ سنة 2000، حيث كان يقدر ب(11.90مليار دولار)، إلى غاية سنة 2013 أين بلغ أعلى مستوى له قدر ب(194.012 مليار دولار)، وذلك راجع لتزايد أسعار النفط خلال هذه الفترة (2000-2013) لأن علاقة سعر النفط وإحتياطي الصرف علاقة طردية ومن ثم عرف احتياطي الصرف الأجنبي تفهقرا خلال الفترة (2014-2019)، حيث قدر في سنة 2014 ب(178.938 مليار دولار)، أي بانخفاض قدر ب(15.074 مليار دولار)، مقارنة مع سنة 2013، وظل في تراجع مستمر إلى ان بلغ (42.59 مليار دولار) في سنة 2020، حيث إنخفض إحتياطي الصرف بها إلى مستويات جد متدنية لم تشهدها منذ سنة 2005، ويرجع ذلك إلى الصدمة الكبيرة التي تعرضت لها أسعار النفط خلال سنة.

شكل (04): تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2021، ص 91.

من خلال الشكل اعلاه، يمكن القول أنه هناك علاقة طردية بين أسعار النفط وإحتياطات الصرف الأجنبي، والعكس صحيح، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الإقتصاد الجزائري هو إقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، أي أن هناك تبعية مطلقة لقطاع المحروقات. يتضح أن تزايد أو انخفاض حجم احتياطي الصرف الأجنبي، مرتبط تمام الارتباط بتزايد أو انخفاض أسعار النفط، بمعنى آخر، كلما زادت أسعار النفط كلما زاد حجم احتياطي الصرف الأجنبي، والعكس صحيح.

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط 2000-2020

المطلب الثاني- أثر تغيرات أسعار الصرف على القيمة الحقيقية لإحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر 2000-2022.

مما لاشك فيه أن الجزائر من الدول النامية التي تعتمد على صادرات المحروقات بأكثر من 96% لهذا تتأثر بتقلبات أسعار الصرف خصوصا أن معظم صادراتها مقومة بالدولار الأمريكي في حين أن نسبة كبيرة من الواردات مقومة بعملة اليورو، إضافة إلى تراجع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية خاصة عملة اليورو، مما يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية لإحتياطاتها من العملة الأجنبية.

1. تطور الدينار الجزائري أمام أهم العملات الأجنبية (2000-2022):

يظهر الجدول الموالي تطور الدينار الجزائري أمام اهم العملات الصعبة في العالم خلال الفترة 2000-2022.

جدول رقم (04): تطور الدينار أمام أهم العملات الأجنبية (2000-2022)

السنة	JPY	GBP	EUR	USD
-	100	1	1	1
2000	69,8844	113,9552	69,4338	75,2899
2001	63,6107	111,2780	69,2021	77,2725
2002	63,7718	119,7900	75,3650	79,6871
2003	66,7833	126,4033	87,4722	77,3768
2004	66,6888	132,0695	89,6423	72,0653
2005	66,7198	133,4711	91,3014	73,3627
2006	62,4977	133,8239	91,2447	72,6464
2007	58,9417	138,7968	94,9973	69,3656
2008	62,7926	119,4241	94,8623	64,5684
2009	77,7466	113,7714	101,2979	72,6462
2010	84,9888	114,9793	99,1927	74,4041
2011	91,4886	116,8264	102,2154	72,8537
2012	97,2581	122,9085	102,1627	77,5519
2013	81,4332	124,2186	105,4374	79,3809
2014	76,1748	132,6395	106,9064	80,5606
2015	82,9923	153,6023	111,4418	100,4641
2016	101,0106	148,2511	121,1766	109,4654
2017	98,9281	143,0046	125,3231	110,9610
2018	105,6025	155,6363	137,6864	116,6169
2019	109,5292	152,3620	133,7058	119,3606
2020	118,9099	162,8243	144,8804	126,8288

المصدر: بنك الجزائر.

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط 2000-2020

نستنتج من خلال الجدول أن سعر صرف الدينار كان مرتفع خلال سنة 2000 وإستمر بالارتفاع بوتيرة جد متزايدة بداية من سنة 2015 إلى غاية سنة 2020 كما هو الحال بالنسبة للين الياباني والجنيه الإسترليني والأورو .

سعر صرف الدينار: إن سعر صرف الدينار مرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات في الأساسيات الاقتصادية والتقلبات في العملات الرئيسية للإحتياطيات في أسواق الصرف الدولية، وعليه ففي ظل الصدمة المزوجة للإنخفاض الحاد في أسعار النفط وتأثير الوباء، إنخفض سعر الدينار الجزائري بين نهاية 2019 ونهاية 2020 بنسبة 9.09% مقابل الدولار الأمريكي و 16.9% مقابل اليورو.¹

ولأجل معرفة مدى تأثير احتياطي صرف الدينار الجزائري بتقلبات أسعار الصرف العملات الأجنبية فيما بينها فإن لجدول الموالي يظهر تطور الدولار الأمريكي أمام أهم هذه العملات خلال الفترة 2000-2022.

2. تطور الدولار الأمريكي أمام أهم العملات الأجنبية (2000-2022):

شهدت الجزائر حسب المطلب السابق إرتقاعا ملحوظا في إحتياطياتها من العملة الصعبة نتيجة الإرتقاع القياسي لأسعار النفط، مما جعل السلطات المالية تفكر في كيفية إدارة وتوظيف هذه الإحتياطيات وتعظيم المنفعة والمحافظة على قيمتها الحقيقية من التراجع والإستنزاف في ظل تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية بإعتبار أن أغلب هيكل الإحتياطيات مشكل من الدولار مقابل العملات الرئيسية بإعتبار أن أغلب هيكل الإحتياطيات مشكل من الدولار الأمريكي.

إن لإنخفاض أسعار صرف الدولار الأثر البالغ في تراجع القيمة الحقيقية لإحتياطيات في الجزائر بإعتبار هيمنة الدولار على هيكل العملات المكونة لهذه الإحتياطيات.²

يظهر الجدول الموالي تطور الدولار الأمريكي بإعتباره العملة الأساسية للصادرات الجزائرية ووحدة حساب احتياطي الصرف في الجزائر أمام أهم العملات الرئيسية الأخرى التي تعتبر أهم العملات التي تتداول بها الجزائر في مجال الواردات وأيضا مديونيتها الخارجية.

¹: التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي، 2020، ص 6.

²: محمد العيد صلوح وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 218.

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط 2000-2020

الجدول رقم (05) - تغيرات أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية خلال الفترة 2000-2020.

الوحدة: دولار مقابل العملة المعنية

السنة	اليورو	الجنيه الاسترليني	الين الياباني
2000	1.083	0.661	107.765
2001	1.117	0.695	121.529
2002	1.058	0.667	125.388
2003	0.884	0.612	115.933
2004	0.804	0.546	108.193
2005	0.804	0.55	110.218
2006	0.796	0.543	116.299
2007	0.73	0.5	117.754
2008	0.68	0.544	103.359
2009	0.717	0.642	93.57
2010	0.754	0.647	87.78
2011	0.718	0.624	79.807
2012	0.778	0.633	79.79
2013	0.753	0.64	97.596
2014	0.753	0.608	105.945
2015	0.901	0.655	121.044
2016	0.903	0.741	108.793
2017	0.885	0.777	112.166
2018	0.847	0.75	110.423
2019	0.893	0.783	109.01
2020	0.876	0.78	106.775
2021	0.845	0.727	109.754
2022	0.95	0.811	131.498

Source : <https://data.oecd.org/fr/conversion/taux-de-change.htm>

نستنتج من خلال الجدول أن سعر صرف الدولار كان مستقرا خلال الفترة 2000-2002 حيث أن 1 دولار=1.083 لكن بدأ في الانخفاض ابتداء من سنة 2003 إلى 1 دولار=0.884 يورو وإستمر هذا الانخفاض في الارتفاع إلى غاية 2015، ثم بدأ بالارتفاع من سنة 2016 إلى غاية سنة 2020 1 دولار=0.876 يورو كما هو الحال بالنسبة للجنيه الإسترليني أما الين الياباني فقد كان مرتفع خلال الفترة 2000-2022 حيث قدر ب 1 دولار=106.775 ين ياباني سنة 2020.

3. أثر انخفاض سعر الدولار على أسعار البترول: وتتمثل في ما يلي:¹

1.3. أثر انخفاض سعر الدولار على أسعار البترول في المدى القصير:

يساعد انخفاض الدولار في أسواق النفط على زيادة حدة المضاربات في سوق البترول، الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع في سعر البترول، ويضخم عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، أي أن خفض سعر صرف الدولار يجعل أي سلعة مقيمة بالدولار الأمريكي رخيصة، بمعنى أن مكسبها أعلى من غيرها. ومنها كذلك خفض سعر الدولار الأمريكي يتبعه انخفاض في سعر الفائدة، مما يجعل الوسائل المرتبطة بأسعار الفائدة أقل جاذبية للمستثمرين.

2.3. أثر انخفاض سعر صرف الدولار على أسعار البترول في المدى الطويل:

يؤدي هذا الانخفاض إلى تراجع القدرة الإنتاجية وزيادة الطلب على النفط، أي أن الدول المصدرة للبترول تحصل على عوائدها بالدولار، بينما تستورد معظم وارداتها باليورو، ففي حالة خفض سعر صرف الدولار سوف يؤدي إلى خفض القيمة الشرائية لصادرات النفط، الأمر الذي يخفض الاستثمارات في مجال الاستكشاف والتنقيب والصيانة، وبالتالي ارتفاع أسعار البترول .

المطلب الثالث - مدى كفاية احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر مع تقلبات أسعار النفط.

يتوقف الحجم الأمثل للاحتياطيات الدولية بصورة أساسية على الأهداف المرجوة من تكوينها، وهذه الأهداف تختلف من دولة إلى أخرى، بل أيضا تختلف بالنسبة للدولة الواحدة من فترة إلى أخرى، وقد يشير مستوى الاحتياطيات الأجنبية بدولة ما إلى توقعاتها بحدوث الأزمات ومدى خطورتها على الاقتصاد، وفي هذا الإطار حددت المبادئ التوجيهية لإدارة الاحتياطيات الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي في 2001 مجموعة من المؤشرات الاقتصادية العامة، يمكن الاسترشاد بها للدلالة على مدى ملائمة أو أمثلية حجم الاحتياطيات الأجنبية التي تحتفظ بها الدولة، وهي على حسب ترتيب الأهمية النسبية تتمثل في:

1. نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية إلى الواردات (R/IM)²: وتعتبر أفضل مؤشر للحكم على مدى كفاية الاحتياطيات الأجنبية وهو مؤشر اقترحه تريفين "Triffin" سنة 1947، وكذلك بعد هذا المؤشر أحد أهم المقاييس التقليدية لمعرفة مستوى كفاية حجم الاحتياطيات في العملات الأجنبية، بسبب أن

¹:موري سمية،أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية،دراسة حالة الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.

²:محمد العيد صلوح وآخرون، مرجع سبق ذكره،صص 216،215.

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط 2000-2020

الواردات هي أهم متغير في بنود ميزان المدفوعات ونظرا لصلتها الوثيقة بمستويات الاستهلاك المحلية والإنتاج الجاري والنمو الاقتصادي. ويعتقد أنصارها هذا المؤشر أن نسبة حوالي 30% من قيمة الواردات سنويا أو تغطية حجم الاحتياطيات مدة ثلاثة أشهر من الواردات تعد مستوى ملائما للاحتياطيات، إن الظروف الحالية التي تواجهها الدول النامية المدنية ربما تتطلب زيادة هذا الرقم إلى أربعة أو خمسة أشهر وإن كان البعض الآخر يرون أن نسبة الاحتياطيات إلى الواردات يجب أن تتراوح بين 30-40%.

وبالنسبة للجزائر فإنه غالبا ما يتم الأخذ بالاعتبار عدد شهور الواردات كأساس لتكوين الاحتياطيات، حيث تعتبر الجزائر مستورد أصيلة، وغالبية وارداتها من السلع الأساسية كالحبوب والزيوت والمنتجات الغذائية الأخرى، وهو ما يتطلب الاعتماد بالمصادر الاحتياطية لتغطية الواردات حال حدوث الأزمات. والجدول رقم (02) يوضح معدل تغطية الواردات في الجزائر خلال الفترة 2013/2018.

الجدول رقم (06) - معدل تغطية احتياطيات الصرف الأجنبي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2013-2018).

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الاحتياطيات	194.01	178.94	144.13	114.14	97.33	79.9
الواردات	54.99	59.67	52.65	49.347	48.981	48.573
معدل التغطية	12.33	35.98	32.85	27.7	23.84	19.73

Source : <https://databank.albankaldawli.org/world-development-indicator>.

من خلال هذا الجدول نلاحظ ان أشهر التغطية بلغت أكثر من 19 شهرا التغطية سنة 2018، رغم أن معدل كان مرتفع جدا خلال السنوات السابقة إبتداءا من سنة 2014، حيث أن تراجع الملحوظ لهذا المعدل بداية من سنة 2014 تزامن مع التراجع الحاد لأسعار النفط في الأسواق النفط في الأسواق العالمية.

2- نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية للمعروض النقدي (R/M2):

يستخدم هذا المؤشر كإنذار مبكر لوقوع الأزمات المالية، ويمكن من خلال هذا المؤشر معرفة درجة هروب رؤوس الأموال التي من شأنها أن تضغط على الاحتياطيات، أو قياس درجة الثقة في العملة ومدى كفاية النظام المصرفي وبالنسبة للجزائر فإن نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط 2000-2020

للمعروض النقدي عرفت تراجعاً مقلماً بداية من سنة 2015، وهذا التراجع ناتج بالأساس عن تراجع أسعار النفط بداية من منتصف سنة 2014.¹

الجدول رقم (07) - نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية للمعروض النقدي خلال فترة (2014-2019).

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صافي الاصول الخارجية	15824.5	15522.6	12694.2	11320.8	9572.4	7986.6
الكتلة النقدية	13686.8	13704.5	13816.3	14974.6	16637	16611.1
التغطية %	115.6	113.25	91.87	75.6	57.5	48

Source : <http://databank.albankaldawli.org/world-development>.

ومن خلال الجدول، يمكن أن نلاحظ أن التغطية سنة 2014 كانت مرتفعة جداً حيث بلغت 115.6%، مما يدل على أن البنك الجزائري كانت له القدرة على الدفاع عن سعر صرف عملته، وإيراداتها غير أن سقوط أسعار النفط أثر أدى إلى انخفاض نسبة التغطية خلال الفترة 2014-2019 حيث لم يتجاوز خلال سنة 2019 معدل 48%، مما أثر على درجة الثقة في العملة الوطنية بسبب تراجع الجباية البترولية.

يتم هنا مقارنة الاحتياطيات بحجم الديون الخارجية خصوصاً على المدى القصير، هذه المقارنة مفيدة خاصة لقياس المخاطر المرتبطة بالتطورات السلبية التي تحدث على مستوى الأسواق المالية، لأنه عادة سياسات التمويل بالنقد الأجنبي قصير الأجل لا تعتمد على الاحتياطيات و إنما باللجوء إلى الاقتراض من الأسواق المالية الدولية، وكذلك تقيس هذه النسبة قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وعدم الوفاء بهذه الالتزامات يعني أن الدولة تعاني من نقص في السيولة الدولية مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال أيضاً والجزائر كغيرها من الدول تحاول أن تفتك المكانة المرموقة على المستوى الدولي من خلال تعزيز ثقة المتعاملين الخارجيين إليها عن طريق ضمان تسديد مستحقاتهم في الأجل المحددة، حيث يمكن تلخيص تطور إجمالي الديون الخارجية في الجدول التالي.

الجدول رقم (08) - تطور نسبة احتياطيات الصرف الأجنبي/إجمالي الديون الخارجية خلال (2013-2018)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الاحتياطيات	194.01	178.94	144.13	114.14	97.33	79.9
إجمالي الديون	3.39	3.73	3.02	3.85	3.99	4.04

¹: محمد العيد صلوح وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 460.

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط 2000-2020

الخارجية						
معدل التغطية %	1977	2439	2964	4773	4797	5723

Source : htps : databank. albankaldawli. org/ world- development- indicators.

• من خلال الجدول السابق، نلاحظ أنه هناك فرق شاسع بين إجمالي حجم الديون الخارجية الجزائرية، و إجمالي حجم احتياطات الصرف الأجنبي، حيث بلغت هذه الإحتياطات ذروتها سنة 2013 ب معدل 5723 حيث أن معدل التغطية بقي في مستويات مرتفعة جدا بلغت سنة 2018 حوالي 1977.

المطلب الرابع- إدارة وتوظيف إحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر.

باعتبار أن إحتياطات الصرف عبارة عن أصول خارجية متاحة تحت تصرف السلطات المالية وخاضعة لسيطرتها لها عدة تأثيرات على الإقتصاد الوطني خاصة عند إرتفاعها وهذا ما يجعل السلطات المالية بالعمل على إدارتها والحفاظ القيمة السوقية لهاته للأصول المالية.

1-أهداف إدارة إحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر: يعتبر مستوى إحتياطات الصرف الرسمية ذات أهمية خاصة إذ يمثل صمام أمان ضد صدمات خارجية محتملة، وعليه يركز الإستقرار المالي الخارجي على المدى الطويل على مواصلة التسيير الحذر لإحتياطات الصرف الرسمية من طرف بنك الجزائر، وتتمثل الأهداف المتبعة في هذا المجال في ¹:

- **الحفاظ على قيمة رأس المال:** التقليل من خطر خسارة القيمة السوقية للأصول، بالحفاظ على محفظة متنوعة للأصول ذات النوعية الرفيعة فيما يخص تنقيط القرض ونوع المصدر وبتطبيق ممارسات ملائمة لتخفيف المخاطر.

- **الإحتفاظ بمستوى عال من السيولة:** توظيف الإحتياطات في أصول بتاريخ إستحقاق قريب أو التي يمكن إعادة بيعها بسرعة دون فقدان القيمة.

- **الحصول على المردود الأمثل:** الحصول على أفضل مردود ممكن مع إحترام الأهداف المتعلقة بالأمن والسيولة.

¹: محمد العيد صلوح وآخرون، مرجع سبق ذكره ،ص216.

2- إستخدامات إحتياطي الصرف الأجنبي: تتجلى إدارة وتوظيفات إحتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر من خلال مايلي:¹

1.2. توظيفات إحتياطيات الصرف الأجنبي: لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه قامت مديرية تسيير الأصول الخارجية لبنك الجزائر بتجزئة محفظة إحتياطيات الصرف الأجنبي إلى ثلاثة شرائح وفقا لمعيار الفوائد/المخاطر:

- شريحة رأس المال العامل: بهدف التعامل اليومي مع إحتياجات البنوك التجارية من العملات الصعبة، وتتألف هذه الشريحة بشكل أساسي من الأوراق المالية والودائع المهيكلة.

- شريحة السيولة: تمثل حوالي 10% من إجمالي محفظة الإحتياطيات لبنك الجزائر، ومشكلة أساسا من الأدوات النقدية وأدوات الدخل الثابت لدافع وقائي إحترازي على المدى القصير يتمثل في تغطية الواردات والدين الخارجي.

- شريحة الإستثمار: تمثل الجزء الأكبر في محفظة الإحتياطيات لبنك الجزائر، ومشكلة أساسا من الأدوات النقدية وأدوات الدخل الثابت وبمعدلات متغيرة، القصيرة بأقل من 52 أسبوع، الطويلة بأكثر من سنتين، وفقا لإستراتيجية الشراء والإحتفاظ والتي تهدف إلى التقليل من التعرض لمخاطر السوق، وبالتالي التقليل بشكل كبير من الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة، كما تهدف هذه الشريحة إلى تلبية إحتياجات السيولة على المدى المتوسط وتعظيم العائد.

2.2. أدوات توظيف الإحتياطيات الأجنبية: إن من أهم الأدوات المرخص بها من قبل مجلس النقد والقرض نجد:²

- الأوراق المالية: وتشمل كل من السندات السيادية وأوراق الوكالات الحكومية، والجهات الرسمية الأخرى، والمنظمات متعددة الأطراف، التي تحظى بأفضل تصنيف لدى الوكالات الدولية، ولقد تزايدت حصة الأوراق المالية منذ 2007 لتبلغ 98% من إجمالي الإحتياطيات، وتتشكل من أدوات تستفيد من أفضل تقييط، وبالتالي تتعرض لأقل المخاطر، وتتمثل أساسا في السندات السيادية، وبعد مرور أزمة الدين السيادي في 2010 شهدت محفظة الأوراق المالية تراجعاً لتصل إلى 94% في ديسمبر 2012، وتوزع حصة الأوراق المالية إلى 65% سندات سيادية، و12.9% مؤسسات حكومية

¹: بوكريد عبد القادر، متطلبات كفاءة إحتياطيات الصرف الأجنبي بالبنوك المركزية، دراسة حالة بنك الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، ص، ص، 196، 197.

²: بوكريد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 197، 198.

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط 2000-2020

و، 14.2% وكالات فوق قومية حكومية ودولية، و6% أدوات مالية لبنك التسويات الدولية، كما تتوزع هذه المحفظة على سلة العملات: 52% دولار أمريكي، 37% لليورو، 9.6%، وبريطانيا 8.2%.

- **الودائع:** يمكن لبنك الجزائر وضع إحتياطياته في شكل ودائع عادية أو ودائع مهيكلية في أي مؤسسة بشرط أن لا يقل تصنيفها عن وكالات التصنيف المؤهلة من طرف لجنة الإستثمار، وتوضع الودائع لدى البنوك المركزية، والمؤسسات المالية الدولية كبنك التسويات الدولية والبنوك التجارية التي تتمتع بأعلى تصنيف في مجال القرض، وتتوزع حصة الأموال المودعة لدى البنوك المركزية عبر سلة من العملات: 61% دولار أمريكي، 28% يورو، في حين تستحوذ مجموعة من العملات الأخرى على النسبة المتبقية وفي مقدمتها الدولار الكندي والأسترالي.

المبحث الثالث - مجالات إستعمال إحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر 2000-2020

في إطار القوانين التي وردت في الأمر 3-11، يسمح لبنك الجزائر بإدارة وتسيير إحتياطي الصرف الأجنبي بالكيفية التي يراها مناسبة لتحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني، ولذلك كانت مجالات استعمال لإحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر متعددة. بتسجيل الجزائر لمستوى إحتياطيات قياسي بلغ ذروته سنة 2013 والذي عرف تراجعاً ملحوظاً منذ سنة 2014 نتيجة إنهيار أسعار النفط سنة 2014، فإن الجزائر إرتأت منذ مدة أي منذ سنة 2000 إلى إنشاء صندوق لضبط الموارد (الذي أصبح فيما بعد صندوق ضبط الإيرادات) كما تم تخصيص جزء من الإحتياطيات الصرف منذ سنة 2004 و2006 إلى التسديد المسبق لديونها الخارجية، بالإضافة إلى المساهمة في تمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي.¹

المطلب الأول - إنشاء صندوق ضبط الموارد:

نظراً لتقلبات أسعار البترول ومدى تأثير ذلك على المداخل من العملة الصعبة والتي تؤثر مباشرة على تراكم إحتياطيات الصرف فإن السلطات الجزائرية قررت إنشاء صندوق لضبط الموارد كإحدى الآليات المستحدثة بهدف إمتصاص الجباية البترولية التي تفوق تقديرات قانون المالية المعد سنوياً، بالإضافة إلى ضمان تمويل النفقات العامة في حالة حدوث نقص في الإيرادات العامة، والتي تنتج في الغالب عن تقلبات أسعار النفط، وبالتالي عندما تزيد أسعار النفط عن السعر المعتمد لإعداد الميزانية العامة للدولة، فإن الجباية الناجمة عن الفرق بين السعر الفعلي والسعر المرجعي تذهب لتمويل

¹: إبراهيم لخضاري، عماد غزالي، دراسة تحليلية لإحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر، مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة، العدد 05، جامعة المدينة، 2021، ص 146.

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط 2000-2020

صندوق ضبط الموارد، ليتم إستعمال موارد الصندوق في ضبط نفقات توازن الميزانية. ولقد أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، وهو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة، حساب تخصيص خاص رقم 103-102 بعنوان صندوق ضبط الموارد.

وفيما يلي جدول يوضح تطور هذا الصندوق منذ تأسيسه إلى غاية سنة 2015.

الجدول رقم (09)-تطور متاحات صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000- 2015.

السنوات	رصيد السنة السابقة	فائض الجباية البترولية	المتاحات قبل الاقتطاع	سداد الدين العمومي	سداد تسبيقات بنك الجزائر	تمويل عجز الخزينة العمومية	رصيد الصندوق في نهاية السنة
2000	00	453.2	453.2	221.1	00	00	232.1
2001	231.1	123.9	356.0	184.5	00	00	171.5
2002	171.5	26.5	198.0	170.1	00	00	28.0
2003	28.0	448.9	476.9	156.0	00	00	320.9
2004	320.9	623.5	944.4	222.7	00	00	721.7
2005	721.7	1368.8	2090.5	247.8	00	00	1842.7
2006	1842.7	1798.0	3640.7	618.1	00	91.5	2931.0
2007	2931.0	1733.8	4669.9	314.5	608.0	531.9	3215.5
2008	3215.5	2288.2	5503.7	465.4	00	758.2	4280.1
2009	4280.1	400.7	4680.7	00	00	364.3	4316.5
2010	4316.5	1318.3	5634.8	00	00	791.9	4842.8
2011	4842.8	2300.3	7143.2	00	00	1761.5	5381.7
2012	5381.7	2535.3	7917.0	00	00	2283.3	5633.8
2013	5633.8	2062.2	7696.0	00	00	2135.5	5563.5
2014	5563.5	1810.3	7373.8	00	00	2965.7	4408.1
2015	4408.1	550.6	4958.7	00	00	2886.5	2072.2

المصدر: محمد العيد صلوح وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 222.

الجدول أعلاه يوضح تطور متاحات صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2015، حيث نلاحظ إرتفاع رصيد الصندوق من 232.1 مليار دينار سنة 2000 إلى أن أزداد إبتداءا من سنة 2011 ليصل إلى 5381.7 مليار دينار إلى أن بلغ نروته دولار وهذا بالرغم من إستخدامه في تمويل سنة 2012 حيث بلغ ما قيمته 5633.8 عجز الخزينة وسداد الديون العمومية، وهذا راجع لإرتفاع فائض الجباية البترولية والذي إنتقل من 453.2 مليار دينار سنة 2000 إلى 2535.3 مليار دينار سنة

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط 2000-2020

2012، ثم مالبت هذا الرصيد أن إنخفض بشكل كبير ، ليصل سنة 2015 إلى 2072.2 مليار دينار مقارنة ب2535.3 مليار سنة 2012.

المطلب الثاني - المساهمة في تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2019:

تميزت هذه المرحلة بوتيرة نمو سريعة ابتداءً من سنة 2001 وذلك راجع إلى تحسين مداخل المحروقات (ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية)، التي تتناسب مع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي وقد تمثلت هذه البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ثم برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، كما تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي (2015-2019)، وقد استمر المنحنى التصاعدي للإنفاق العام خلال سنة 2015 وهذا رغم بوادر أزمة في أسعار البترول بدءاً من السداسي الثاني لسنة 2014¹.

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: 2001 - 2004:

يعتبر أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجها في الاقتصاد العالمي، ويتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، وتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي، وتنمية الموارد البشرية لتحقيق التنمية المحلية.² بحيث بلغت قيمته 525 مليار دينار أي ما يعادل 7 مليار دولار، وترتكز تلك المخصصات المالية بالأساس على خمسة أوجه رئيسية وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطاره حوالي 15974 .

الجدول (10): توزيع المخصصات لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (مليار دينار)

القطاعات	السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع %
دعم الإصلاحات	6	11.0	13	15.0	45.0	08.5	
دعم النشاطات المنتجة	10.6	20.2	22.5	12.0	65.3	12.8	
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	03.0	114.0	21.7	
الأشغال الكبرى والمنشآت القاعدية	93.0	77.9	37.6	02.0	210.5	40.0	
تنمية الموارد البشرية	39.0	29.9	17.4	03.9	90.2	17.0	
المجموع	181	181.9	126.2	36.0	525.2	100	

المصدر: عياش بولحية، (2011)، "دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2004"، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع التحليل الاقتصادي، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص: 41.

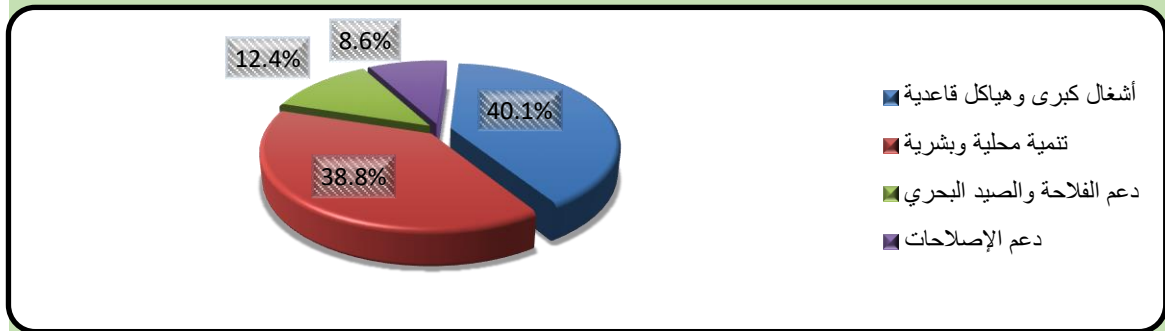
¹ آيت يحيى سمير، محاضرات في النظام النقدي والمالي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 72.

² كريم زرمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2010، ص 200.

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط 2000-2020

يوضح الجدول السابق أن برنامج الإنعاش الاقتصادي خصص لدعم العديد من القطاعات، وهو ما يؤكد حجم المشاريع المخصصة لكل قطاع، والشكل التالي يوضح توزيع تخصيصات البرنامج للفترة 2001-2004:

الشكل رقم (05): توزيع تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004



المصدر: بالاعتماد على: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص: 252.

يتضح من خلال الشكل (1) أن 40.1% من مخصصات البرنامج وجهت للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، و38.8% من أجل التنمية المحلية والبشرية، و2.4% لدعم النشاطات المنتجة (الفلاحة والصيد البحري)، في حين وجهت 8.6% من المخصصات لدعم الإصلاحات لمحاولة توفير الظروف المناسبة والمشجعة على الاستثمار، الانتاج، والمنافسة لضمان القدرة على التكيف مع المتطلبات الدولية، بما يضمن إعادة هيكلة وتحسين المناخ الاقتصادي الذي تعمل ضمنه المؤسسة.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو: 2005-2009:

يبرز رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي، وذلك في شكل المحاور التي يشملها، فقد خصصت له مبالغ أولية بمقدار 8.705 مليار دينار أي 114 مليار دولار أمريكي، لتصبح في نهاية الفترة 9.680 مليار دينار أي حوالي 130 مليار دولار أمريكي بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية والتمويلات الأخرى بحيث قدر المبلغ الأولي المخصص له ب 4202.7 مليار دينار أي ما يقارب 55 مليار دولار، والذي يعتبر غير مسبوق من حيث قيمته، وقد أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بالجنوب بقيمة 432 مليار دينار وآخر بمنطقة الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دينار، هذا إضافة إلى الموارد المتبقية من المخطط السابق والمقدرة ب 1071 مليار دينار، والتحويلات الخاصة بحساب الخزينة بقيمة 1140 مليار دينار.¹

02. sur le :World Bank, "a public expenditure review", rapport n°: 36270, vol 1, 2007, p-1
30://ddp-ext.worldbank.org/Adstrats/DZAper07a.pdf, 20/08/2014, 16: http:site

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط 2000-2020

3. برنامج التنمية الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي: 2010-2014:

استلزم 21.214 مليار دينار أو ما يقارب 286 مليار دولار قسمت حسب ما يظهره الجدول أدناه، وهو مبلغ ضخم والذي كان يهدف إلى تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة.¹

الجدول (11): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 (مليار دج)

الهدف	القطاعات	المبالغ	%
تحسين ظروف معيشة السكان	السكن(3700)، التربية والتعليم العالي (1898)، الصحة (619)، تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية (1800)، أخرى (1886).	9903	45.42
تطوير الهياكل القاعدية	الأشغال العمومية (5900)، المياه(2000)، التهيئة (500).	8400	38.53
دعم التنمية الاقتصادية	الزراعة والتنمية الريفية (1000)، دعم القطاع الصناعي العمومي (2000)، دعم التشغيل، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(500).	3500	16.05

المصدر: المرجع سابق، ص: 20.

4. برنامج آفاق التنمية 2015-2019:

الذي رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار أي ما يعادل حوالي 22.100 مليار دينار، والتي لن يقتصر تمويلها على الخزينة العمومية بل يتعداها إلى الوسط التجاري لاسيما عن طريق البنوك والسوق المالية، والذي يستهدف معدل نمو 7% مع آفاق سنة 2019، والحد من التضخم في حدود 3.5%.² حيث تتمثل المحاور الأساسية لمخطط عمل البرنامج في: ترقية الديمقراطية التشاركية واللامركزية، تطوير الاقتصاد الوطني، ترقية خدمة عمومية ناجعة.³

المطلب الثالث-إدارة الديون الخارجية:

إن نقطة التحول في مسار المديونية الخارجية للجزائر كانت سنة 2006 عندما شهدت الديون متوسطة وطويلة الأجل انخفاض كبير انتقل فيه من 16.48 مليار دولار سنة 2005 إلى 5.062 مليار نهاية 2006 وكان ذلك بسبب انتهاء الجزائر لسياسة التخلص من المديونية الخارجية، بعد الفوائض المعتبرة لميزان المدفوعات نتيجة الراحة المالية التي عاشتها الجزائر بسبب التراكمات المتواصلة لاحتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية. وقد قدرت

¹- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 147.

²- كلمة الوزير الأول عبد المالك سلال، "إفتتاح أشغال اجتماع الثلاثية"، الإذاعة الجزائرية، سبتمبر 2014، نقلا عن الموقع: www.radioalgerie.dz، يوم 31 مارس 2013.

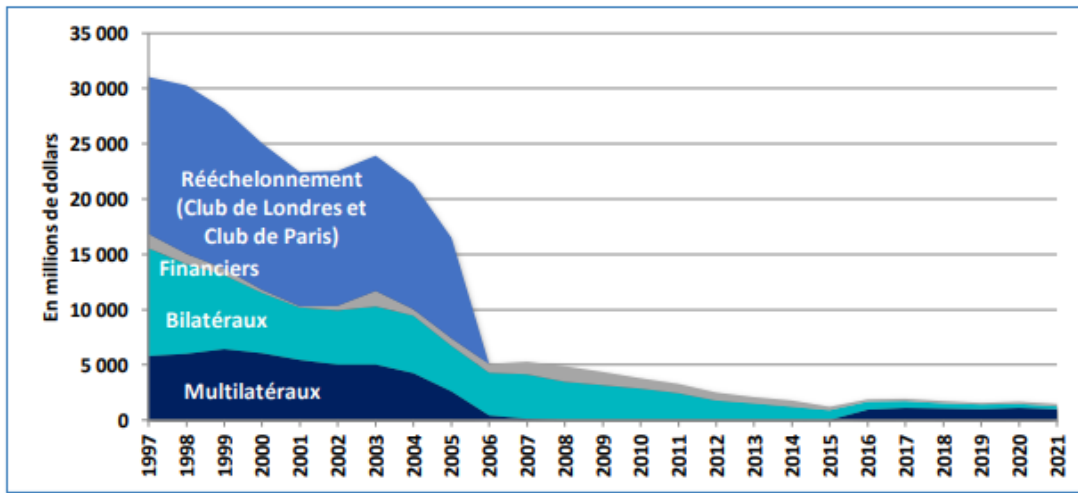
³- مداخلة الوزير الأول عبد المالك سلال أمام نواب المجلس الشعبي الوطني، "مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية"، ماي 2014، متوفر على الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة: www.m-culture.gov.dz، يوم 11 أبريل 2015.

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط 2000-2020

خدمة الديون سنة 2006 بـ 13.314 مليار منها 1.779 مليار كأساس (principal) و 10.930 مليار تتمثل في الدفع المسبق و 605 مليون دولار كفوائد¹.

ونتيجة للمستوى الضعيف للديون الخارجية متوسطة وطويلة الأجل، فقد تواصل منحى الانخفاض ولكن بوتيرة ضعيفة، حيث بلغ 4.889 مليار نهاية 2007 و 4.282 مليار نهاية 2008 ثم 3.921 مليار نهاية 2009 وأخيرا بقي مستقر في مستوى 3.263 مليار سنة 2011، ثم انخفض ليبلغ 1.893 مليار دولار في نهاية 2017، مقابل 1.863 مليار دولار في نهاية 2016. والشكل الموالي يظهر تطور هيكل الديون الخارجية للجزائر منذ بداية الفية الثالثة.

شكل رقم (06): قائم الدين المتوسط وطويل الأجل حسب نوع القروض للفترة 1997-2021



المصدر: تقرير بنك الجزائر، 2021، ص: 91.

تتطلب إدارة الإحتياطيات الأخذ بعين الاعتبار إستراتيجية تسيير الدين الخارجي للمحافظة على مستوى الإحتياطيات، وللحد من الحساسية إتجاه التقلبات الخارجية لرصيد الديون ووضع الإستثمار الدولي، والأدوات المطروحة في أسواق المال العالمية ومستويات أسعار الفائدة من جهة أخرى، وقد وضعت الجزائر سياسة خاصة للتسديد المسبق للمديونية وتحويل بعض الديون إلى إستثمارات، وهذا إنطلاقا من كون المديونية مثلت في التسعينات من القرن العشرين عبئا كبيرا على الإقتصاد الجزائري، فلقد كادت أن تمتص خدمات المديونية مجمل العوائد. حيث طلبت الجزائر رسميا في شهر مارس 2006 من البلدان الأعضاء في نادي باريس التسديد المسبق لديونها الخارجية التي أعيد جدولتها إلى حدود 8 مليار دولار من مجموع الديون الخارجية المقدرة بـ 15.5 مليار دولار في

¹ Rapport annuel de la Banque d'Algérie sur «Rapport 2006, Evolution économique et monétaire en Algérie», juin 2007, P65. Disponible sur site: www.bank-of-algeria.dz

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط 2000-2020

نهاية سنة 2005، ولقد كان جزء كبير من هذه الديون المعنية بالدفع المسبق ديون متوسطة الأجل تتراوح نسبة الفائدة عليها من 8 إلى 11%¹.

المطلب الرابع- تداعيات جائحة كورونا 2019-2020:

تطلبت إتخاذ البنوك المركزية سياسات نقدية تتلائم مع الوضع بما في ذلك السياسات الغير تقليدية لدعم كل من العرض والطلب، وسياسات الميزانية من أجل تخفيف الأثر على الإنتاج والأسر، حيث أثرت الصدم الاقتصادية على النشاط الإقتصادي في الجزائر، المعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات والإستثمار العمومي والذي كان لم يزل تحت الصدمة الخارجية الواسعة النطاق، منذ منتصف 2014، والناجمة عن الإنخفاض الكبير والمستمر لأسعار البترول.

-تهدف السياسة النقدية المعتمدة سنة 2020 بشكل أساسي إلى ضمان تمويل الإقتصاد الوطني المتأثر بشدة بالتداعيات الاقتصادية للأزمة الصحية، حيث تقلصت السيولة المصرفية بشكل حاد، منقولة من 1.100.9 مليار دينار في 2019 إلى 461.8 مليار دينار في سبتمبر 2020، أي بإنخفاض قدره 58.1%، حيث إتخذ بنك الجزائر إجراءات طارئة لمعالجة هذا الوضع، لاسيما من خلال خفض معدل الإحتياطيات الإلجبارية من 6% إلى 3%، وزيادة عتبات إعادة التمويل للسندات العمومية القابلة للتداول ومن خلال تمديد فترة إعادة التمويل للسندات العمومية القابلة للتداول ومن خلال تمديد فترة إعادة تمويل المصارف، إجمالا بلغت السيولة المصرفية 632.1 مليار دينار في نهاية 2020، أي بإرتفاع قدره 36.1% مقارنة بنهاية سبتمبر 2020، في ظرف يتميز بإرتفاع طفيف للتضخم ومن جهة أخرى إرتفعت الكتلة النقدية بنسبة 7.47%، مدفوعة إلى حد كبير بتطور التداول النقدي الذي إرتفع من 10.4% في 2019 إلى 12.9% في 2020، موازاة بإرتفاع طفيف في القروض 2.98%، على الرغم من الإضطرابات القوية التي مر بها الإقتصاد الجزائري 2020، فإن السياسات النقدية والمالية والصحية المتخذة سمحت بالحد من تأثير الأزمة الصحية على كل من القطاع الحقيقي والنظام الحقيقي والنظام المالي، في ظرف يتميز بوضعية مالية خارجية مريحة.²

¹: إبراهيم لخضاري، عماد غزالي، دراسة تحليلية لإحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 146.

²: التقرير السنوي لبنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، 2020، ص ص 7-8.

خاتمة الفصل الثاني:

تم في هذا الفصل محاولة معرفة واقع إحتياطي الصرف الجزائري وتطوراته خلال الفترة 2000-2022 وما هي اهم الاستراتيجيات التي قامت بها السلطات النقدية من أجل المحافظة على تسيير عقلائي لهذا الاحتياط والذي أظهرت الدراسة انه مرتبط بشكل كبير بايرادات النفط الجزائرية باعتبار أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد حادي التصدير يتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية. وفي الخير ناقش المبحث الثالث والأخير مجالات التي تم صرف احتياطات الصرف الجزائرية فيها وكان أهمها صندوق ضبط الايرادات، المشاريع التنموية او ما يسمى ببرامج الانعاش الاقتصادي وأخيرا التسديد المسبق للمديونية الخارجية الجزائرية والتخلص من عبئ خدمة الديون التي كانت تؤرق الاقتصاد الوطني في تسعينات القرن الماضي.

الخاتمة العامة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن إدارة احتياطي الصرف لديه العديد من الإستراتيجيات والسياسات التي تلعب دورا هاما في حماية الدول الربعية مثل الجزائر من تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، خاصة وأن هذه الدراسة توصلت إلى وجود علاقة طردية كبيرة بين إحتياطيات الصرف وأسعار النفط في الجزائر. بمعنى، كلما زادت أسعار النفط كلما زادت إحتياطيات الصرف من العملة الصعبة للجزائر، وكلما انخفضت أسعار النفط في الأسواق الدولية كلما أدى هذا إلى انخفاض حاد في احتياطيات الصرف الأجنبية للجزائر مما يجعل السلطات النقدية تعمل في كل مرة على اتخاذ استراتيجيات لعدم السماح بنفاذ هذا الاحتياطي ومحاولة وقاية الاقتصاد الوطني من الدخول في أزمات مالية ونقص سيولة حاد. تفسير هذا الارتباط الطردي القوي بين احتياطيات الصرف وأسعار النفط في الأسواق الدولية يكمن في أن الجزائر أحادية التصدير ونسبة كبيرة من إيرادات العملة الصعبة تكون أساسا من الإيرادات البترولية نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات. ولقد ساهمت هذه الإيرادات النفطية التي تراكمت جراء إرتفاع أسعار النفط في إخراج الجزائر من الحد من وقوع في مراحل الخمول الاقتصادي والمديونية الخارجية، بل ساعدت مرحلة فائض احتياطي الصرف الذي عرفته الجزائر خلال فترة الدراسة من التسديد المسبق لديونها الخارجية والتخلص منها نهائيا بالإضافة إلى إنجاز العديد من المشاريع من خلال برامج التنمية تم فيها ضخ أموال ضخمة جدا.

إن تحليل إستراتيجيات احتياطي الصرف في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية قد أظهر أن احتياطيات الصرف قد سجلت مستوى قياسي بلغ ذروته سنة 2013 بمبلغ 194.01 مليار دولار ثم عرف تراجعا ملحوظا بداية من سنة 2014 نتيجة انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية. كما ساعدت إحتياطيات الصرف على التصدي لهذه الأزمة لكن سرعان ما تقهقرت هذه الإحتياطيات في نهاية 2020 انخفاض احتياطي الصرف إلى مستويات جد متدنية لم تشهدها منذ سنة 2005 حيث وصل إلى 59.42 مليار دولار، مما دفع الجزائر للعمل بإستراتيجيات والبحث عن حلول أخرى كالاستدانة الداخلية من خلال التمويل غير التقليدي المتبع بداية من سنة 2017 وسياسة السوق المفتوحة والتي كانت لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

أولاً- اختبار الفرضيات:

من خلال ما سبق ذكره يمكن اختبار الفرضيات السابقة بتحديد صحتها من عدمها وتم التوصل إلى ما يلي:

1. الفرضية الرئيسية: تم التوصل من خلال الدراسة إلى أن آليات والإستراتيجيات المتبعة من طرف الجزائر في إدارة إحتياطي الصرف في ظل تقلبات أسعار النفط تتمثل في إنشاء صندوق ضبط الموارد والعمل من خلاله على تسديد الديون الخارجية وتمويل برامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

2. الفرضيات الفرعية: تم اختبار الفرضيات الفرعية وكانت النتائج كما يلي:

1.2. الفرضية الفرعية الأولى: تم التوصل من خلال الدراسة إلى أن لاحتياطي الصرف في الجزائر أربعة صيغ وهذا ما يعني صحة الفرضية القائلة تتمثل صيغ إحتياطي الصرف في إحتياطيات الصرف الأجنبي الإسمية وإحتياطيات الصرف الأجنبية الصافية.

2.2. الفرضية الفرعية الثانية: يتم التوصل من خلال الدراسة إلى أنه يتم معرفة تداعيات إنخفاض أسعار النفط في الجزائر من خلال عدة مؤشرات المتمثلة في الميزان التجاري بالإضافة إلى ميزان المدفوعات والنتاج الداخلي الخام وهذا ما يعني صحة الفرضية الثانية.

ثانياً- نتائج البحث:

يمكن عرض أهم ما توصل إليه البحث في ما يلي:

- الجزائر بلد نفطي يعتمد على قطاع المحروقات أي على الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية.
- أثرت الصدمات الإقتصادية عبر مرور الزمن من سنة 2000 إلى غاية 2020 على النشاط الاقتصادي، المعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات لهذا اتخذت الجزائر إستراتيجيات لإدارة إحتياطي الصرف في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط والمتمثل في التسديد المسبق للديون الخارجية وإنشاء صندوق ضبط الموارد وتمويل برنامج الإنعاش الإقتصادي.
- على الرغم من الإضطرابات القوية التي مر بها الاقتصاد الجزائري 2020، فإن السياسات النقدية والمالية والصحية المتخذة سمحت بالحد من تأثير الأزمة الصحية والمالية عن طريق

الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط 2000-2020

خفض معدل الإحتياطيات الإلجبارية بالإضافة إلى زيادة عتبات إعادة التمويل للسندات العمومية القابلة للتداول وتمديد فترة إعادة تمويل المصارف.

ثالثا - الإقتراحات:

- التخلص من التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي لتصبح الجزائر دولة متنوعة التصدير.
- ضرورة التقيد بمبادئ الحذر والشفافية والإفصاح في إدارة الإحتياطيات الأجنبي.
- التركيز على إستراتيجيات لإحتياطي الصرف بعيدة كل البعد عن قطاع المحروقات وذلك للتخلص من التبعية النفطية خاصة أن الجزائر غنية بالعديد من الثروات في العديد من المجالات كالزراعة والسياحة.
- الجزائر ملزمة باستغلال الموارد المالية المرتبطة بالنفط بعقلانية بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة عن طريق العديد من الإستراتيجيات لإدارة المخاطر التوقع حدوثها.

رابعا - أفاق الدراسة:

- ترشيد استخدام الإيرادات النفطية وأثره في خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.
- وضع مناهج وإستراتيجيات بعيدة المدى تحافظ على مكاسب الدولة من الصرف الأجنبي.
- اعتماد التقنيات الحديثة في الإدارة يقي من المخاطر المرتبطة بعمليات التوظيف كمخاطر القروض وغيرها.

قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: الكتب بالعربية:

- 1- طاهر لطرش، تقنيات البنوك ، دراسة في طرق إستخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005.
- 2- عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى جامعة الكوفة، 2011.
- علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2008.
- 3- قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الإقتصاد التجارة الدولية، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب 2010.

ثانياً: الرسائل والمذكرات الجامعية:

- 1- إبراهيم بلقلة، سياسات الحد من الآثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، 2014-2015.
- 2- أحمد محمد الطيب، إدارة إحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع نقود ومالية ، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2007-2008.
- 3- أمير صافية، أثر تغيرات أسعار البترول على إحتياطي الصرف، دراسة حالة الجزائر 2016، 1986، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث، في ميدان ، العلوم الإقتصادية والتسيير وعلوم تجارية ، 2019-2020.
- 4- أميرة إدريس، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري للفترة 1980، 2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2016، 2015.
- 5- بوكريد عبد القادر، متطلبات كفاءة إحتياطيات الصرف الأجنبي بالبنوك المركزية، دراسة حالة بنك الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الشلف .
- 6- سمير ايت يحيى، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الإقتصادية، شعبة إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، السنة الجامعية 2014، 2013.

7- فضيل رايس، التوازنات الخارجية والوضع النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، 2005-2006.

ثالثا: المجالات والدوريات والتقارير:

- 1- إبراهيم لخضاري، عماد غزالي، دراسة تحليلية لإحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر، مجلة جامعة المدية، 2021. الإمتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة، العدد 05،
- 2- بلقاسم زايري، كفاية الإحتياطيات الدولية في الإقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2007.
- 3- سمير سعيقان، تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، ندوة للمركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، 2015.
- 4- سهيلة مواكني، محددات الطلب على إحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 22 جامعة الشلف 2020.
- 5- سواالم صلاح الدين، تداعيات إنهيار أسعار النفط على كفاية إحتياطيات الصرف الأجنبي في الدول النامية-حالة الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس.
- 6- لميا عبد الرحمان العقباني، نشوة مصطفى محمد، أثر التقلبات الإقتصادية على أسعار النفط، مداخلة، جامعة الملك سعود، 2014.
- 7- محمد العيد صلوح وآخرون، أليات إدارة إحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر للتحوط من تراجع قيمتها الحقيقية خلال الفترة 2015، 2002، مخبر متطلبات وتأهيل الإقتصاديات النامية في ظل الإنفتاح الإقتصادي العالمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح جامعة ورقلة 2018.
- 8- محمد بن بوزيان، عبد الحميد الخديمي، تغيرات سعر النفط والإستقرار النقدي في الجزائر مجلة أداءات المؤسسات الجزائرية العدد الثاني 2012.
- 9- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي، 2020.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن استراتيجيات وسياسات ادارة احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 في ظل تأثر هذه الاحتياطات بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وذلك بإعتبار الجزائر دولة من الدول الريعية أحادية التصدير المرتبطة بشكل وطيد لمادة النفط وذلك من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين إحتياطي الصرف وتقلبات أسعار النفط خلال فترة الدراسة حيث كلما تحسنت أسعار النفط كلما كانت هناك مستويات كبيرة من إحتياطات الصرف الأجنبي وفي حالة تدهور أسعار النفط كلما كان هناك نضوب سريع لهذه الاحتياطات. كما أظهرت الدراسة ايضا أن إدارة هذه الاحتياطات كانت غالبيتها من خلال انشاء صندوق ضبط الايرادات والذي تم من خلاله تسديد جميع الديون الخارجية بالاضافة إلى تمويل مشاريع ضخمة تحت ما يسمى ببرامج الانعاش الاقتصادي.

Abstract:

This study aims to explore strategies and policies for managing exchange reserves in Algeria during the period 2000-2020, considering the vulnerability of these reserves to fluctuations in oil prices in international markets. Algeria, being a rentier country heavily reliant on oil exports, will be examined using descriptive and analytical approaches.

The study concluded that there is a direct relationship between exchange reserves and fluctuations in oil prices during the study period. It found that higher oil prices were associated with increased levels of foreign exchange reserves, while the depletion of these reserves occurred more rapidly when oil prices deteriorated. Furthermore, the study highlighted that the management of these reserves primarily involved the establishment of a revenue control fund. This fund was utilized for the payment of foreign debts and the financing of large-scale projects within the framework of economic recovery programs.

Keywords: exchange reserves, oil, Algeria.

الكلمات المفتاحية: ادارة احتياطي الصرف، النفط، الجزائر